

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميعة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص : بنوك

مذكرة بعنوان :

طرق الإحتياط لمخاطر و مشاكل العسر المالي بالمؤسسة الإقتصادية .

دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون - القرارم قوقة - أنمودجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية (ل.م.د)
تخصص " بنوك "

إشراف الأستاذ :

إعداد الطلبة :

فاروق بوالريحان

موني بن عويذة

نضيرة بوغابة

راضية كعوش

السنة الجامعية

2013/2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود: [الآية 88]

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز هذا البحث، وبهذا نتقدم

بجزيل الشكر لأستاذ المشرف **”فاروق بوالريحان”** الذي أفادنا بنصائحه

وتوجيهاته، كما لا يفوتنا بتوجيه خالص شكرنا لعمال مؤسسة مطاحن

بني هارون وكذا كل عمال معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم

التسيير.

فجزاكم الله عنا كل خير.

منى، نظيرة، راضية

الإهداء



الحمد لله العلي التقدير على نعمه الذي أنار دربي لإنجاز هذا العمل
إلى الوالدين الكريمين أطل الله عمرهما اللذان كانا سندا لي في كل
مشوار حياتي ودراستي خاصة **الوالد الغالي والعزيز عزالدين** على قلبي
الذي تعب من اجلنا وأرادنا أن نكون في اعلى المراتب **وأمي الحبيبة مسعودة**
التي عبت دعواتها لنا طريق الخير والتوفيق

والى أخواتي: **نعيمة، ابتسام، عليمة**

وأخوتي: **صابر، هلال، إسماعيل**

والى الكتكتوتين **انس وسراج الدين** المحبوبين على قلبي ابنا نعيمة اللذان ملأ

حياتنا بهجة وسرور ووالدهما **عمار**.

والى من ساعدني في نجاحي **فارس زوج أختي ابتسام**

والى كل صديقاتي وأصدقائي الذين يفرحون لفرحي ويحزنون لحزني

www.sunna.info

خاصة **مريم و وردة**

والى زميلاتي في هذا العمل **نضيرة وراضية**

وفي الأخيد إلى رفيق عمري الذي أبعدته القدر عني ووقف إلى جانبي خطيبي **الغالي لمين**



الإهداء



إلى من لا تعد الكلمات حقهما.

إلى من لا تحصى الأرقام فضائلها.

إلى والديا العزيزين حفظهما الله.

إلى زوجي العزيز " **وليد سلوولي** " الذي سمح لي بمواصلة مشواري التعليمي رغم بعد المسافات وكل الصعوبات .

إلى ابنتي الغالية سندس حفظها الله.

إلى اخوتي اللذان تعبوا معي " **نذير و ربيع** "

إلى اختي الغالية " **ياسمينه** "

إلى واليدي زوجي أطال الله عمرهما و إلى كل اخوانه و اخواته و اولادهم.

إلى صديقتي و كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد .

إلى زميلاتي في العمل " **منى و راضية** ".



الإهداء



”وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً“ إلى هنر العطاء و التضحية و الوفاء إلى ربيع عمري و
زهرة حياتي إليك أمي إليك أمي **إليك أمي**

إلى مرشدي في طريقي، إلى منير قلبي، إلى وقود حياتي، إلى مدرستي الأعظم إلى **والدي**
الغالي.

إلى من كان يداً وحناناً لي في مشوارتي **”خطبي ميدو“**
إلى من علمتني كيف أحب، إلى رفيقة الصبا إلى **شفيعة**
إلى معيني في الحياة **أخوتي.**
إلى شموعات حياتي **أخواتي.**

إلى من عرفت معهم حقيقة الأخوة والحب في الله إلى زميلاتي في **السلك.**

إلى زميلاتي في العمل مني و نصيرة

راضية



المحتويات

مقدمة : -----

الفصل الأول : ماهية العسر المالي و أسبابه في المؤسسة الاقتصادية .-----

- المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية .-----03
- المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها . .-----03
- المطلب الثاني : وظائف المؤسسة الاقتصادية . .-----05
- المطلب الثالث : أنواع المؤسسة الاقتصادية .-----06
- المبحث الثاني : أسباب العسر المالي و الآثار المترتبة عنه .-----09
- المطلب الأول : مفهوم العسر المالي .-----09
- المطلب الثاني : مراحل العسر المالي .-----11
- المطلب الثالث : أنواع العسر المالي و درجاته .-----13
- المبحث الثالث : أسباب العسر المالي و الآثار المترتبة عنه .-----15
- المطلب الأول : الأسباب الأساسية للعسر المالي .-----15
- المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في العسر المالي .-----21
- المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن العسر المالي .-----24
- الخلاصة:-----26

الفصل الثاني : الأساليب المعتمدة للإحتياط لمخاطر و مشاكل العسر المالي-----

- المبحث الأول : مخاطر العسر المالي و طرق الإحتياط له -----28
- المطلب الأول : مفهوم الخطر -----28

- 29-----المطلب الثاني : مخاطر العسر المالي -----
- 32-----المطلب الثالث : الأساليب المعتمدة للإحتياط لمخاطر العسر المالي -----
- 36-----المبحث الثاني : مشاكل العسر المالي و الحلول المقترحة لها في مؤسسة اقتصادية -----
- 36-----المطلب الأول : مشاكل العسر المالي -----
- 45-----المطلب الثاني : الحلول المقترحة لمشاكل العسر المالي -----
- 50-----المبحث الثالث : التحديات و الحلول المقترحة للمؤسسات للعسر المالي -----
- 50-----المطلب الأول : التحديات. -----
- 53-----المطلب الثاني : استدراك حالة اللاتوازن المالي. -----
- 57-----الخلاصة:-----

----- الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون . -----

- 59-----المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة مطاحن بني هارون . -----
- 59-----المطلب الاول :تقديم المؤسسة. -----
- 61-----المطلب الثاني :اقسامها. -----
- 63-----المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة . -----
- 64-----المطلب الاول :دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة و المالية. -----
- 65-----المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للمصلحة. -----
- 66-----المطلب الثالث :التحليل المالي بواسطة النسب-----
- 72-----خلاصة-----
- 74-----خاتمة-----
- 77-----قائمة المصادر والمراجع -----
- الملاحق -----
- الملخص -----

مقدمة

مقدمة:

الثقة الائتمانية هو موقف استراتيجي مهم تسعى إلى خلقه و تلتزم بضمانه و استمرار إدارة المنشأة ، فزيادة الثقة الائتمانية تعني زيادة الاستقرار في السوق و العكس يخلق حالة من حالات التردّي و الضعف داخل سوق الأعمال و عليه فإن زيادة القابلية الايفائية تعني مركز قوة للإدارة يغرز أدائها و يعدها عن مخاطر الإفلاس و يضمن لها الاستفادة من مزايا التمويل المقترض القصير الأجل مع القدرة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة و الناتجة عن هذا التمويل في توزيع استحقاقها ، في حين تعبر عدم القدرة في التسديد عن حالة الضعف في القابلية الإيفائية و هي حالة من حالات الضعف في موقف المنشأة الإستراتيجي و لا بد من الإشارة إلى أن حالة الضعف في القابلية الإيفائية إنما تنشأ بسبب عدم القدرة في تحويل الموجودات الشبه نقدية إلى نقد سائل في الوقت المطلوب و بالسرعة المطلوبة مما ينتج عنه عدم استطاعة إدارة مالية المنشأة الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها في موعد الاستحقاق (إضافة إلى عدم قدرتها في مواصلة عملياتها التشغيلية الأخرى) و هي حالة تسمى في لغة التحليل المالي بحالة العسر المالي و هو مؤشر حقيقي عن عدم سيولة المنشأة ، و لذلك فإن تدهور القابلية الايفائية أو ضعفها يسمى بالعسر المالي و بهذا يمكننا الوصول إلى طرح التساؤل التالي

1 / **التساؤل الرئيسي** : كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية تجنب المشاكل العسر المالي ، و ما هي الحلول المقترحة

في حالة الوقوع ؟

2 / **الأسئلة الفرعية** :

- 1- ما هي أسباب العسر المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟
- 2- ما هي الآثار المتوقعة للعسر المالي على المؤسسة الاقتصادية ؟
- 3- ما هي مختلف الأساليب التي يمكن اعتمادها للاحتياط من خطر العسر المالي ؟
- 4- ما هي مختلف الأساليب و الإجراءات و الحلول المقترحة لمشكل العسر المالي ؟

3 / الفرضيات :

- 1 - إن السبب الرئيسي للعسر المالي في المؤسسة الاقتصادية هو سوء التخطيط المالي .
- 2 - إن أهم الآثار المتوقعة للعسر المالي على المؤسسة الاقتصادية هو الإفلاس .
- 3 - الرفع من قيمة المؤنات و الاهتلاكات يمكن اعتمادها كاحتياط للعسر المالي .
- 4 - اللجوء إلى العروض كإجراء للخروج من شكل العسر المالي .

4 / أهمية الدراسة :

يكتسي هذا البحث أهمية معتبرة و ذلك من خلال :

- يعتبر نقطة حساسة تجعل من كل المؤسسات الاقتصادية اعتماد استراتيجيات .
- وضع خطط واقعية و هادفة من أجل التوفيق بين موجداتها و متطلباتها .
- تسيير للنشاط المستمر للمؤسسة و عدم الوقوع في مشاطا العسر المالي .
- الاحتياط للوضع التي يمكن للمؤسسة أن تجد نفسها فيه غير قادرة على سداد التزاماتها و عدم الكناية على تسيير مواردها الذاتية .

5 / أهداف البحث:

يمكن تلخيص الهدف من الدراسة فيما يلي :

- التعرف على شكل العسر المالي و مدى تأثيره على المؤسسة الاقتصادية .
- محاولة إبراز أهم الأسباب الرئيسية الأولى التي جعلت من المؤسسة الاقتصادية في هذه الحالة .
- معرفة هل بإمكان المؤسسة أن تتجنب الوقوع في هذا المشكل و الطرق المتبعة للاحتياط .
- تقديم بعض الحلول و الاقتراحات الممكنة للاسترجاع كيان المؤسسة الاقتصادية و مواصلة ممارسة نشاطها .

6 / المنهج المستخدم : استخدمنا في بحثنا بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال أدوات البحث العلمي .

7 / أهم الصعوبات : إن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز البحث هي نقص المراجع خاصة على مستوى المركز

الجامعي ميلا .

الفصل الأول

ماهية العسر المالي واسبابه

في المؤسسة الاقتصادية.

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: ماهية العسر المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: اسباب العسر المالي والآثار المترتبة عنه.

خلاصة.

تمهيد:

اثناء ممارسة المؤسسة الاقتصادية نشاطها لتحقيق الغرض الذي وجدت لأجله تمر بمراحل عدة شراء إنتاج وبيع وكل هذا يكون ضمن استراتيجية واضحة وفعالة تجنبها من الوقوع في حالة العسر المالي الذي تكون فيه المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها، وبالتالي عدم القدرة على مواصلة نشاطها، وهذا راجع لأسباب كثيرة فمثلا قلة راس المال او الاعتماد على التمويل المقرض في هيكلها المالي، سوء التخطيط والادارة، الضرائب... الخ

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

في الماضي كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق إذ عرفت كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات وكانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة حيث تتميز بصغر حجمها، وبقدرة تكنولوجية صغيرة وبالعلاقات مباشرة وشخصية بين صاحب المؤسسة والعمال وبالعلاقات ضعيفة بين الدّخل والمساهمات الشخصية .

تطور هذا الوضع حسب كوتا 1 إلى ثلاثة اتجاهات.

- اتساع الحجم (التكتّفدولي إلخ).
- كثرة المنازعات الاجتماعية.
- يعتقد أنماط التسيير (أقل تكلفة، تسيير الموارد البشرية إلخ) .

بالإضافة إلى واقع معرفة كيفية التعامل مع العلاقات القانونية فتعريف المؤسسة يختلف عند معظم الخبراء.

● المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

تعتبر المؤسسة الاقتصادية وحدة منظمة تمتاز بمجموعة من الخصائص، وفي الفرعين التاليين توضيح لذلك:

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية:

تعريف المؤسسة الاقتصادية يختلف عند معظم الخبراء وهنا على سبيل المثال نذكر بعض التعاريف البارزة .

عند - شمبتر- المؤسسة تكون مركز للإبداع ومركزاً للإنتاج وعند بيرو (Peiroux) تقوم المؤسسة بدأ ينتقد شديد

حول فرضيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من بين الفرضيات:

و كما هو معلوم إن تعريف المؤسسة بدأ ينتقد شديد حول فرضيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من بين هذه

الفرضيات:

- الهدف تعظيم الأرباح .
- دالة الإنتاج ولا تأخذ بعين الاعتبار القيود الخارجية.
- المستقبل المعروف.

- مركز واحد للقرارات.

- تركيب الاختبارات المتعددة للمقرر .

نرى إذن أنه لا توجد مشاكل في المؤسسة ويبدو أن هذا النقد صحيح لأن هذه النظرة لا تنطبق على الواقع المعمول به ولكن حسب بعض الاقتصاديين، إن عدم ملائمة النظرية الكلاسيكية مع العالم الحقيقي يجب أن تدرس بطريقة تدريجية.¹ فبطبيعة الحال عند سيارات ومارش (Cyert et Mirrch) هذه النظرية لا تنظف تماما مع العالم الحقيقي عكس ذلك حسب مفهوم فريدمان تنظف نوعا ما لأن الغاية هي ليست في الفرضيات وإنما في الحصول على الأهداف . لدى نعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق " زمني ومكاني " .

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية⁽²⁾

تتضمن المؤسسة الاقتصادية مجموعة من الخصائص نذكر منها .

- 1 - للمؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة .
- 2 - القدرة على الإنتاج أو الوظيفة التي وجدت من أجلها .
- 3 - القدرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف، وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- 4 - التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل .
- 5 - ضمان الموارد المالية لكن تستمر عملياتها .
- 6 - لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها .
- 7 - المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي .
- 8 - يجب أن يشمل مصطلح مؤسسة بالضرورة فكرة زوالها إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها .

¹ - عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 24 - 25 .
⁽²⁾ - عمر صخري: اقتصاد المؤسسة - ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية - الجزائر الطبعة السادسة - 2008، ص 25 .

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

تنشط المؤسسة الاقتصادية في حيزها لتحقيق أهدافها عن طريق وظائف عدة نوضحها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: المؤسسة وحدة الإنتاج والتوزيع.¹

تعرف المؤسسة الاقتصادية كوحدة للإنتاج والتوزيع وتكون مهيكلة على أساس قوانينها إجراءات خاصة إن هذا الجانب من التعريف المؤسسة يتمثل في إطار الإنتاج أي وحدة اقتصادية وتوزيع المداخل .

أولاً: المؤسسة وحدة اقتصادية:

إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق وهذه السلع والخدمات تتميز بأنها تجارية عكس بعض السلع والخدمات الغير تجارية كالإدارة العمومية .

فالمؤسسة تحتاج إلى عوامل الإنتاج: العمل، المواد الأولية، السلع النصف التامة، الطاقة، أجهزة الإنتاج... الخ .

كما تحتاج المؤسسة إلى معلومات (جهاز الإعلام) ورخص الإنتاج وموارد مالية.

ثانياً: المؤسسة وحدة لتوزيع المداخل:

إن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي [قيمة المخرجات - قيمة المدخلات] إن قيمة المخرجات تتمثل في

مجموع المبيعات وهذا حسب تغير مخزون السلع النهائية في إطار تحويل السلع من النهائية في إطار تحويل السلع من مواد أولية

إلى مواد استهلاكية نهائية.

الفرع الثاني: المؤسسة خلية اجتماعية

إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال إذن فإنها تقوم بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال مثلاً:

- ثبات العمل .
- مستوى الأجور .
- الترقية .
- التكوين... الخ .

إن هذه المجموعة الاجتماعية تختلف فيما يتعلق بـ:

¹- عبد الرزاق بن حبيب: مرجع سابق، ص ص 26 - 28.

- أولاً: المؤهلات: شهادات عملية، وشهادات الأقدمية في عقلية ما شهادات تتراكم الخبرة في وظيفة ما إلخ .
- ثانياً: الثقافة: بشكل عام وواسع يعرف هذا المفهوم كمجموعة من أنماط سلوكية جلية أو ضمنية مكتسبة أو منقولة بواسطة رموز وتمثل سمات متميزة لمجموعة من أشخاص بما فيهم ارتباطاتهم بالأشياء، إن النواة الأساسية للثقافة تكمن في الأفكار التقليدية ولا سيما القيم المتعلقة بها .
- ثالثاً: الأهداف: كل شخص يطمح لتحقيق أهدافه في المؤسسة وبالتالي في المجتمع وهذه الأهداف الشخصية تختلف من شخص لآخر، ولكن كما هو محدد في وظيفتهم يتطلب من كل الأعضاء تحقيق أهداف المؤسسة .

الفرع الثالث: المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية:

- تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص - نوع السلع - كمية السلع - الأسعار - الاتصال - التوزيع... إلخ .
- تمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية بمعنى الاختبارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف ... فبطبيعة الحال إن قوة القرار مبنية على استقلالية (أي استقلال أصحاب الأموال الأخذ وتطبيق القرارات) .

المطلب الثالث: أنواع المؤسسة الاقتصادية .

للمؤسسات الاقتصادية أنواعاً مختلفة نصفها حسب المعايير التالية:

- الشكل القانوني - طبيعة الملكية - الطابع الاقتصادي .

الفرع الأول: تبعاً للشكل القانوني:

1 - مؤسسات فردية:

هي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد وعائلة ولهذا النوع من المؤسسات مزايا كالسهولة في التنظيم أو الإنشاء وغيوب كقلة رأسمالها .

2- شركات: وهي عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال

أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر وتنقسم هي الأخرى إلى قسمين رئيسيين .

- شركات الأشخاص: شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات مسؤولية محدودة .

- شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة .

الفرع الثاني: تبعا لطبيعة الملكية¹:

1 - المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة أفراد (شركات أشخاص، شركات أموال ...) .

2 - المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص .

3 - المؤسسات العامة العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيف ما شاء، ولا يحق لهم بيعها أو غلقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك .

الفرع الثالث: تبعا للطابع الاقتصادي:

تصنيف حسب هذا الشكل تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه كل مؤسسة وعليه نميز بين هذه الأنواع:

1 - المؤسسات الصناعية: تنقسم بدورها إلى:

- مؤسسات الصناعات الثقيلة والاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات ...

و ما يميز هذا النوع هو احتياجها إلى رؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها .

- مؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة كمؤسسات الغزل والنسيج - الجلود... الخ.

2 - المؤسسات الفلاحية: هي التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بإنتاج نباتي

حيوانية، سمكي .

3 - مؤسسات تجارية: هي التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات المفرق مثل: مؤسسات

الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح... الخ .

4 - المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان

الاجتماعية... الخ .

¹ - عمر صخري: مرجع سابق، ص 26

5 - مؤسسات الخدمات: وهي التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات

المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية... الخ .

أهداف المؤسسة الاقتصادية:¹

- إنتاج لاستقلال الاقتصادي .
- إنتاج سلع معتدلة الثمن .
- تلبية حاجات المستهلكين المحليين .
- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع .
- تحقيق عائد مناسب على رأس مال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح .
- امتصاص الفائض فمن الحملالة (التشغيل الكامل) .
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني .
- تقليل الصادرات من الموارد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية من الحاجات المحلية.
- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية .

¹ - عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق ص30

المبحث الثاني: ماهية العسر المالي في المؤسسة الاقتصادية:

تمهيد:

إذا لم تتمكن المؤسسة من إدارة سيولتها بالشكل السليم فإنها تواجه عسر مالي مؤقت يمكن تجاوزه وقد تواجه عسر مالي دائم يصعب تجاوزه يؤدي بالنهاية إلى تصفية المؤسسة وإنهاء وجودها، حيث تناولنا في هذا المبحث مفهوم، مراحل وأنواع العسر المالي. وفيما يلي تفصيل لذلك .

المطلب الأول: مفهوم العسر المالي:

تواجه الشركات حالة العسر المالي عند ما لا تستطيع الإيفاء بالتزاماتها للدائنين أو عندما تواجه صعوبة في إمكانية الإيفاء بالتزاماتها المالية، وفي حال استمرار أو تكرار العسر المالي قد ينتهي الحال بالمؤسسة إلى الإفلاس، إن العسر المالي باهض التكلفة، وإن المستثمرون على علم بأن المنشأة المرفوعة تتعرض إلى حالة العسر المالي والذي ينعكس في القيمة السوقية للأوراق المالية للمؤسسة التي تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأس مالها، وإن عدم قابلية المنشأة على الدفع دلالة على عدم قابلية المنشأة على النمو¹ .

و بشكل عام نستطيع القول أن العسر المالي له وجهان².

الأول مالي: ويتمثل في العسر المالي للوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية .

و العسر المالي يعني أن القيمة الدفترية الالتزامات المنشأة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها وبالتالي تكون المنشأة في حال عجز عن تسديد التزاماتها .

الثاني اقتصادي: ويتمثل في عجز المنشأة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة أي أن عائد

الاستثمار في المنشأة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى وأقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المنشأة .

¹ - محمد علي ابراهيم العامري: الإدارة المالية المتقدمة، جامعة بغداد، العراق، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 224 .
² - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، ص 178 .

الفرع الأول: مؤشرات التنبؤ بحالة العسر المالي¹

يمكن استخدام مجموعة من نسب التحليل المالي للتنبؤ بحالة العسر المالي التي تقيس قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، إذن هذه النسب تساهم في تحسين احتمالية العسر المالي، إن اتقاد المنشأة على التمويل ولأغراض التنبؤ بقابلية المنشأة لمواجهة هذه الالتزامات لا بد من الاستعانة بمجموعة من نسب الرافعة منها .

أولاً: نسب المديونية: إجمالي الديون / إجمالي الموجودات: إن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر الارتفاع المخاطرة ولا سيما عندما تصل إلى أكثر من 50% فهو مؤشر إلى أن موجودات المنشأة لا تغطي مطالبها مما يؤدي إلى زيادة احتمالية العسر المالي، وعلى الرغم من أن التمويل المقترض يعد مصدر التمويل الذي يحقق الوفورات الضريبية، إلا أن الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع المخاطرة المالية وارتفاع كلف العسر المالي ومن تم انخفاض قيمة المؤسسة .

إن قياس نسب المديونية باحتساب إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات يشكل من الأهمية قياساً إلى الأموال التي تم اقتراضها إذ يتضمن الدين كلا من المكونات المتداولة والطويلة الأجل .

ثانياً: الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال: إذ أن الديون الطويلة الأجل هي جزء من إجمالي رأس المال الذي يتضمن أيضاً الملكية ومطلوبات أخرى .

- نسبة الديون إلى إجمالي رأس المال: ديون طويلة الأجل إجمالي رأس المال .

- تعد هذه النسبة مؤشراً جيداً للتنبؤ بحالة العسر المالي عند ارتفاعها بشكل متزايد ومن الملاحظ أنه عندما تكون نسب المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض في الأرباح قبل الفائدة والضريبة، فإن هناك احتمالاً كبيراً بعدم إمكانية المنشأة من تغطية التزاماتها المالية الثابتة والمتمثلة بالفائدة على الدين ودفعات تسديد القرض، الأمر الذي يعرضها للإفلاس .

ثالثاً: مرات اكتساب الفائدة (تغطية الفائدة): ويعد مقياساً آخر الرافعة المالية وهو احتساب المدى الذي فيه يتم تغطية الفوائد بالأرباح قبل الفوائد والضرائب ويمكن استخدام الصيغة التالية:

$$\text{مرات اكتساب الفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

¹ - محمد علي إبراهيم العامري: مرجع سابق، ص 227 .

و تستخدم هذه النسبة في قياس المدة الذي يمكن فيه للأرباح الانخفاض دون أن يؤدي ذلك إلى عجز المؤسسة عن تسديد الفوائد الدورية المستحقة للدائنين، ومن ثم التعرض لطائلة الإجراءات القانونية عند مواجهتها حالة الإفلاس .

الفرع الثاني: نتائج الدراسات حول التنبؤ بالفشل المالي¹

و لغرض توضيح أهمية الدراسات الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي المستقبلي لمنشآت الأعمال ودور التحليل المالي، ويلاحظ أن بعضاً من هذه الدراسات قد سعى للتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات وبعضها بأربع سنوات وبعضها لسنة واحدة كما سعى بعضها لمعرفة النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمال الفشل في المنشآت صغيرة الحجم والمعايير والوسائل التي يمكن وضعها لموضوع التقييم كالقوائم المالية، كذلك توضح الدراسات حجم العينة التي اخضعت التحليل والأسلوب الاحصائي الذي استخدم في ذلك والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة ومضامين هذه النتائج للتنبؤ بالفشل المالي في منشآت الأعمال .

المطلب الثاني: مراحل العسر المالي:

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، ولعل من أشهرها ذلك العمل الذي قدمه الباحث جون أرجنتي حيث استخدم مصطلح الفشل المالي في عمله وعرفه على أنه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث وهو العسر المالي، وبالتالي فهو قد أكد على أن الفشل في المؤسسة هو عملية تستغرق عدة سنوات تتراوح بين 5 و 10 سنوات، وتمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياته وهو العسر المالي أي عدم القدرة على سداد الالتزامات وخلال تلك الفترة تستمر المؤسسة بأربعة مراحل واضحة المعالم والتي هي كما يلي:

المرحلة الأولى: النزوع للتسلط الإداري:

تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها مازالت عيوباً كامنة ولم ينتج عنها أي أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، وبالتالي فإن قوائمها المالية ومؤشراتها المالي لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب . وهذه العيوب تتركز في إدارة المؤسسة وخاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير ذي سلطة مطلقة تهمش وتلغي دور بقية

¹ - د/ منير شاكر محمد، اسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور: مرجع سابق، ص 179.

المدرء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين منصبى المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وفي ذلك أيضا تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ، ومن العيوب التي يوردها أحد الباحثين كذلك أن تعاني المؤسسة من ضعف على مستوى الإدارة المالية أو أن تكون غير قادرة على التكيف مع المستجدات من الظروف التي تحيط بها.

المرحلة الثانية: الأخطاء النوعية:

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها هذا الباحث بالأخطار الكارثية، وهذه الأخطار تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة .

المرحلة الثالثة: مظاهر الانهيار

و كنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار، وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد، وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أنه هنالك سنة أو سنتين على الأكثر تفصالان بين المؤسسة وبين حالة العسر المالي .

المرحلة الرابعة: المأزق والانهيار الفعلي:

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي والتي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى العسر المالي أي أن المؤسسة تقضي الجزء الأكبر من هذه السنوات وهي تعاني من العيوب الكامنة أو ترتكب أخطاء جوهرية دون أن ينعكس ذلك على أدائها الذي تستطيع المؤشرات المالية قياسها . وهذا بالطبع غير منطقي، فمؤشرات تقييم الأداء المالية غنية بالدلالات المفيدة والمرتبطة بهذا النوع .

وهناك من يرى أن أول مراحل عملية الفشل تبدأ عند نهاية فترة الأداء الجيد أو المتوسط، حيث يبدأ في هذه المرحلة ظهور حالة من الانهيار والتراجع الجزئي في أداء المؤسسة، ويتبع ذلك المرحلة الثانية وهي مرحلة التغيير والتي تأخذ أحد الشكلين التاليين:

- أما استمرار حالة التراجع التي ظهرت في المرحلة الأولى، وذلك بشكل مستقر نسبيا.
- أو أن يطرأ انخفاض بطيء على مستوى أداء المرحلة الأولى وصولا إلى المرحلة الثالثة.

و في المرحلة الثالثة التي تسمى هنا بمرحلة الانحدار حيث ينخفض فيها الأداء. إلى أن يصل إلى مستوى ضعيف جدا

ويلي ذلك المرحلة الرابعة وفي المرحلة الأخيرة "مرحلة الخروج من النشاط الاقتصادي" و هي المرحلة التي تصل فيها المؤسسة

إلى حالة العسر المالي، وأن المراحل السالفة الذكر تمثل النموذج العام لمراحل انهيار المؤسسات، ولكنه يقدم أيضا بعض الحالات الخاصة لحالات الانهيار والتي هي:

- حالة الفشل المزمن أو التي يكون أداء المؤسسة فيها ذو مستوى ضعيف جدا وذلك امتداد سنوات طويلة قبل انتهاء حياتها .

- حالة الفشل الحاد حيث في هذه المرحلة يكون لأداء المؤسسة مستوى جيدا حتى ممتاز إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية حيث يظهر انخفاض حاد في أدائها يجعلها تصل فجأة إلى المرحلة النهائية .

و بالرغم من التراجع في مستوى الأداء يتوافق مع التراجع في المؤشرات المالية في مختلف مراحل عملية الانهيار إلا أنه يأخذ عليه عدم تقديمه لوصف دقيق للوضع المالي في كل من هذه المراحل، كما أنه لم يحدد الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة .

وقد أثبتت الكثير من الدراسات والبحوث أن أسباب الفشل المالي ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة، أو عدم توافر الخبرات الإدارية، أو عدم توازنها فيما تقوم به المنظمة من أنشطة في مجالات الإنتاج والبيع والتمويل .

المطلب الثالث: أنواع العسر المالي ودرجاته:

العسر المالي هو عدم مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها وهناك نوعين من العسر الذي يواجه المؤسسات خلال حياتها هما:

الفرع الأول: العسر المالي الفني: ينشأ هذا النوع بسبب التوسع في الاستثمار في أصول غير قابلة

للتحويل إلى نقد أو لعدم الموازنة بين المصادر والاستخدامات أو الخسارة وهو عبارة عن عدم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها لفترة قصيرة (مؤقتة) ثم تستطيع سدادها لاحقا وفي هذه الحالة تكون موجوداتها لمؤسسة أكثر من ديونها أي أن ذمتها الصافية موجبة .

الفرع الثاني: العسر المالي الحقيقي: هو عبارة عن عدم مقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات التي عليها حتى لو

أعطيت فترة زمنية كافية إذ تكون قيمة موجودات المؤسسة أقل من ديونها أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفر أو سالبة¹.

¹ - أيمن الشنطي، زهير المدرّب وعامر عبد الله: الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 210، ص 20 .

للعسر المالي درجتان البسيطة وخطيرة، فعندما يكون العسر كدراسة بسيطة يطلق عليه وصف " العسر الفني " (TechnicalInsolvency) وعنه ما يكون ذا درجة خطيرة يطلق عليه وصف العسر الحقيقي (Real Insolrency) فالعسر المالي الفني يحدث عندما لا تتوفر لدة المنشأة نقد جاهز وكاف لسداد حاجياتها لفترة زمنية محددة تستطيع بعدها سداد هذه الحاجات أو الوفاء بالالتزامات، وهذا يعني أنه قد يكون لدى المنشأة أموال كافية لسداد التزاماتها ومواجهة حاجاتها ولكن هذه الأموال ليست سائلة على أي أنها نقدا جاهزا وإنما تكون على شكل فقرات أخرى كالحسابات المدنية ومكونات المخزون السلعي، وإذا ما أتيح للإدارة فترة زمنية كافية فإنها تستطيع تحويل فقرات هذه الموجودات إلى نقد جاهز يمكنها من الوفاء بالتزاماتها أي أن المسألة هي مسألة وقت، فإذا ما أعطيت إدارة المنشأة الوقت الكافي استطاعت التخلص من عسرها المالي بسهولة وقد خص القرآن الكريم على منح المعسرين وقتا كافيا لتمكينهم من السداد فجاء في الآية الكريمة (280 من سورة البقرة) " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ لِـمِيسْرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ "

مما تقدم يمكن القول أن العسر المالي الفني، يرتبط ظهوره بعدم توفر النقد السائل بالكمية المطلوبة وفي الوقت المطلوب، وعليه فإن حالته بسيطة ز لا يشكل لإدارة المنشأة أي خطر في كثير من الأحيان، إلا أن حدوثه واستمرارية تكرار حدوثه لا بد وأن يضر بالسمعة الائتمانية للمنشأة ويصحح كل الدائون (أصحاب الالتزامات المستحقة) غير راضين لشكل تعاملهم مع المنشأة الأمر الذي يلزمهم أما بالابتعاد عن التعامل معها، أو فرضهم لشروط أكثر متشددة أن اسم بالتعامل مع المنشأة.

و قد يتحول العسر المالي الفني إلى عسر مالي حقيقي، عندما تعرض المنشأة موجوداتها (سواء كانت المتداولة أو الثابتة) للبيع لغرض ضمان تسديد ما عليها من التزامات مستحقة إلا أنها لا تستطيع الحصول على نقد سائل، فالعسر المالي الحقيقي إذا هو الوضع الذي تكون فيه القمة السوقية لموجودات المنشأة أقل من قمة الديون المستحقة عليها، مما يجعل إدارة المنشأة عاجزة عن السداد، ولذلك فإن العسر المالي الحقيقي هو الدرجة الثانية من درجات العسر المالي وهو الأشد خطورة لأنه حتى لو أعطيت إدارة المنشأة الوقت الكافي لبيع موجوداتها وتحويلها إلى نقد، فإن حصيلة البيع لن تكفي لسداد الالتزامات المستحقة عليها ومنشأ الخطورة هو أن دائني المنشأة (أصحاب الالتزامات المستحقة) يطالبونها بالسداد عن حلول موعد الاستحقاق وسبب عجزها عن السداد فإن يجعلون جهودهم للحصول على حقوقهم عن طريق الاستلاء على موجودات المنشأة وعرضها للبيع وتضمينها أو أنهم يطالبون بالإشراف على دفاتر المنشأة أو المشاركة في إدارتها أو التدخل في شؤونها بما يحقق مصالحهم وكلا الأمرين (تضمينها أو المشاركة أو التدخل في شؤونها) خطيرا جدا .

المبحث الثالث: أسباب العسر المالي .

إن إحالة العسر المالي تحدث فقط للمنشآت التي تعتمد على التمويل المقترض في هيكل رأس مالها، فعلى المنشأة أن تختار الهيكل المالي المناسب الذي يحقق التوازن بين العائد والمخاطر الناجمين عنه، وترجع أهميته تقدير تكلفة الأموال إلى أنها تعتبر من أهم العمليات التي تركز عليها القرارات المالية، وذلك على اعتبار أن تكلفة التمويل هذه، تعد بمثابة الحد الأدنى للعائد المقبول على الاستثمار فإن حجم التمويل وكلفة الفائدة واحتمالية انخفاض الأرباح كلها تؤدي إلى العسر المالي، وهذا ما يقلل من قيمة المنشأة ويرفع من كلفة رأس مالها .

المطلب الأول: الأسباب الأساسية للعسر المالي:¹

يعتقد معظم المحللون أن الاستعانة بالقروض في تمويل الأموال قد يترك آثارا إيجابية على ثروة الملاك، إذ ما كانت سنة القروض إلى مجموع الأصول أو حقوق الملكية غير مبالغ فيها غير أن فرض المنشآت في الاعتماد على القروض في التمويل ليست متساوية، فبعض المنشآت لا يمكنها أو ربما لا يعني عليها الاعتماد بدرجة كبيرة على القروض بعكس البعض الآخر وتمثل المتغيرات الآتية أهم المحددات التي تحكم المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المنشأة في اعتمادها على القروض في التمويل.

1 / هيكل الأصول:

يشير سكوت إلى أن المنشأة التي تمتلك أصولا يمكن تقديمها كضمان للمقرضين يكون لديها الدافع لأن تعتمده بدرجة أكبر على الأموال المقترضة ذلك لأنها لو عمدنا إصدار رأسهم وقت أن تكون فيه أسعار الأسهم مرتفعة، فإن المستثمر قد يعتقد بأن القيمة الدفترية لأصول المنشأة لا تعبر عن قيمتها الحقيقية بل مبالغ فيها، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم .

و لكي يتجنب الملاك انخفاض القيمة السوقية للأسهم والذي يمكن أن يطلق عليه تكلفة الوكالة لحقوق الملكية (Agency cost of) فقد يفضلون الاقتراض بضمان الأصول إذ من شأن الضمان أن يجعل تكلفة الوكالة للقروض (Agency cost of) أقل من تكلفة الوكالة للقروض، مما يدفع المقرضين لوضع شروط يترتب عليها في النهاية ارتفاع

¹ - د/ أحمد بوراس: تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص 95 .

تكلفة الاقتراض، مما يضطر المنشأة للاعتقاد بدرجة أكبر على حقوق الملكية، ولقد أكدت دراسة هندي 1987 على ذلك، إذ اتضح أن نسبة الأصول الثابتة بوصفها أكثر الأصول ملائمة لتقديمها كضمان للمقرضين .

2/ الشريحة الضريبية:

تعتبر فوائد القروض من بين المصروفات التحميلية أي التي تحمل للدورة المالية والتي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، ومن ثم يتولد عنها وفرات ضريبية تترك أثراً إيجابياً على قيمة المنشأة ونظراً للعلاقة الطردية بين معدل الضريبة وبين الوفرات الضريبية، فإنه يصبح من المتوقع أن تميل المنشأة التي تخضع للضريبة بمعدل مرتفع، إلى الاعتماد بدرجة أكبر على الأموال المقترضة .

3/ معدل النمو:

تميل المنشآت التي يسيطر عليها مالك واحد أو عدد محدود من الملاك إلى الاقتراض وتوجيه الأموال المقترضة إلى استثمارات ما كان يمكن تنفيذها من أموال الملكية بسبب ارتفاع تكلفة الأموال وهذا الاتجاه من شأنه أن يرفع تكلفة الوكالة وهي تكلفة ترتفع بمعدلات أكبر للمنشآت التي تتسم بمستوى عال للنمو نظراً لتعدد الفرص المتاحة من هذه الاستثمارات ولما كانت تكلفة الوكالة للقروض تعني ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة، فقد يفضل الملاك في النهاية على مواردهم الذاتية بعبارة أخرى يتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل النمو ونسبة القروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال .

ومع هذا يشير مايرز إلى أنه في الحالات التي يمكن فيها للمنشأة أن تستبدل القروض طويلة الأجل بالقروض قصيرة الأجل، التي تنطوي على مخاطر أقل للدائنين، فسوف تنخفض تكلفة الوكالة وترتفع نسبة الأموال المقترضة بعبارة أخرى يتوقع وجود علاقة طردية بين معدل النمو وبين نسبة القروض قصيرة الأجل .

4/ درجة التخصص:

كلما اتجهت المنشأة نحو التخصص كلما ارتفعت تكلفة الإفلاس، وذلك بالمقارنة مع منشأة مماثلة تتبع سياسة التوزيع، ولما كان الاقتراض من شأنه أن يزيد من مخاطر الإفلاس، فإنه يصبح من المتوقع أن تميل المنشآت التي تعتمد على منتج واحد إلى تخفيض نسبة القروض في هيكل رأس المال تجنباً لمزيد من المخاطر.

5/ طبيعة الصناعة:

ترتفع تكلفة الإفلاس للمنشآت التي تنتج سلعا تحتاج إلى خدمة بعد بيعها، ومن ثم يتوقع أن تميل تلك المنشآت إلى تخفيض نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأس المال، تجنباً لمزيد من مخاطر الإفلاس .

6 / حجم المنشأة:

تكشف الدراسات عن وجود علاقة عكسية بين حجم المنشأة وبين مخاطر الإفلاس فالمنشآت الكبيرة التي عادة ما يتسم نشاطها بقدر من التنوع، تتعرض لتلك المخاطر بدرجة أقل، ومن ثم يكون لديها الدافع لزيادة نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأس المال وهو ما أكدته دراسة هندي وحنيفي 1988، غير أن سميث قد أشار إلى اختلاف الوضع بالنسبة للمنشآت الصغيرة، فتكلفة إصدار الأسهم والسندات لتلك المنشآت عادة ما يكون مرتفع، بشكل قد تفضل معه الاعتقاد بدرجة أكبر على القروض في التمويل .

7/ مخاطر التشغيل:

كلما اتسمت مبيعات المنشأة بالاستقرار كلما كان ذلك حافزاً على زيادة نسبة الأموال المقترضة، إذ يمكنها أن تخطط بدقة لسداد فوائد وأصل القرض في المواعيد المحددة، ولهذا فهي لا تتعرض لمخاطر الإفلاس، أما إذا اتسمت المبيعات بالتقلب وعدم الاستقرار فقد تفضل الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة .

8 / طبيعة القرض:

إذا كانت القروض في صورة سندات قابلة للتحويل إلى أسهم قبل تاريخ الاستحقاق أو من النوع الذي يمكن استدعاؤه (Collability) فيما بعد فإن مخاطر الوكالة تنخفض وتنخفض معها تكلفة الاقتراض، بشكل يحتمل أن يشجع المنشأة على الاعتماد بدرجة أكبر على الأموال المقترضة في التمويل، أما إذا كان العكس أي إذا كانت القروض في صورة سندات غير قابلة للتحويل على أسهم قبل تاريخ الاستحقاق أو من النوع الذي لا يمكن استدعاؤه فيما بعد فإن مخاطر الوكالة ترتفع وترتفع معها تكلفة الاقتراض .

9 / تاريخ الاستحقاق:

مع ثبات العوامل الأخرى على حالها تنطوي القروض طويلة الأجل على مخاطر، بالنسبة للمقترض تفوق القروض قصيرة الأجل، وبما أن الدائون قادرين على تحويل المخاطر إلى المالك، وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة مثلاً أو بوضع شروط أكبر، فإنه من المتوقع أن ترتفع نسبة الأموال المقترضة والتي تكون في صورة قروض قصيرة الأجل.

10 / السيولة والربحية:

هدف الإدارة المالية النهائي، هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة ويتأثر هذا الهدف بشكل كبير بالسيولة والربحية، فربحية المؤسسة تتحقق من خلال تشغيل أصول المؤسسة بكفاية أما السيولة فتتحقق من خلال الكفاية في إدارة رأس المال العامل وفي قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل الطويل الأجل والقصير الأجل فالسيولة ضرورية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها وتفادي مشكلات خطر الإفلاس والتصفية والربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار لأن الخسارة المستمرة ستؤدي إلى ثلاثين حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين الأمر الذي سيؤدي إلى التوفيق عن مدى المؤسسة بأي تمويل جديد والعمل على تقليصه حيث أمكن .

إن تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة (زيادة قيمتها الحالية) يتطلب الملائمة بين هدي السيولة والربحية، مع العلم أن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول التي لا تحقق ربما عالياً وهذا يتعرض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة، كما أن الزيادة في الربحية يتطلب مزيداً من الاستثمار في الأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع السيولة ويعرض المؤسسة للنظر لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء إهتمام خاص بالموازنة بين هذين الأمرين للآثار السلبية الكبيرة التي من الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما¹.

11 / تكلفة الأموال:²

تتمثل تكلفة الأموال في تكلفة الخيط الذي يتكون منه الهيكل المالي، وعادة ما تتأثر تكلفة الأموال بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة للهيكل المالي، وبمعايير خاصة تتعلق بكل عنصر على حدى، كما تتأثر تكلفة الأموال كذلك بالقرار المحدد الخيط الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه .

¹ - أبن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص 21 .

² - حمد بوراس: مرجع سابق، ص ص 84،85 .

أ - العوامل العامة:

يتوقع المستثمرون الذين يزودون المنشأة بالأموال (ملاك ودائنين) الحصول على عائد يكفي لتعويضهم عن حرمانهم من استغلال أموالهم لتحقيق اشباعات (منافع) حاضرة نظر لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الاستثمار، كما يتوقعون كذلك الحصول على عائد لتعويضهم عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد استثماراتهم .

و يعتبر الجزء الأول من العائد تعويض للمستثمرين عن عنصر الزمن إذ أنه يحصل عليه كتعويض من تأجيل الحصول على إشباع من أموال يمتلكها، وتقدر هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه استثمر أمواله في مجالات لا تتعرض لأي مخاطر وهو ما يعادل العائد المتوقع على سندات حكومية تزيد فترة استحقاقها عن السنة، وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر، ويتوقف هذا العائد، الذي يعتبر بالنسبة للمنشأة من تكلفة أي مصدر تمويل على الحالة الاقتصادية، فكلما زاد الطلب على الأسهم زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر والعكس صحيح .

أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد والذي يحصل عليه المستثمر لتعويض المخاطر التي يتعرض لها العائد من الاستثمار ذاته، فيطلق عليه بدل المخاطر، الذي ستعرض له تفصيلا عند مناقشة تأثير العوامل الخاصة بكل عنصر ولكن ما هو الموقف بالنسبة لمخاطر التضخم، يؤكد بيتي وزملاؤه على أن معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر ينبغي أن يتخلى عن جزء إضافي لتعويض المستثمر عن مخاطر انخفاض القوة الشرائية للأموال المستثمرة بالمنشأة ذاتها وهي مخاطر التشغيل والمخاطر المالية، كما ينظرون إلى معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر على أنه معدل العائد على الاستثمار الخالي من مخاطر التشغيل والمخاطر المالية ولهذا ينبغي أن يكفي أيضا لتعويض المستثمر عن مخاطر التشغيل وهذا بالطبع لا يغير من طبيعة هذا العائد، إذ ما زال تعويضا عن عنصر الزمن وتعويضا من مخاطر قد يتعرض لها العائد .

ب - العوامل الخاصة بكل عنصر:

تتفاوت مصادر التمويل من حيث المخاطر التي تتعرض لها، فالمقرضون أقل تعرضا للمخاطر حملة الأسهم، إذ أن لهم الحق في الحصول على الفوائد الدورية بصرف النظر عن تحقيق المنشأة للربح من عدمه كما أنه أهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس، يأتي بعد ذلك حملة الأسهم الممتازة، إذ أنهم أكثر عرضة للمخاطر

بالمقارنة مع حملة الأسهم العادية، فحملة الأسهم الممتازة يتقدمون على حملة الأسهم العادية سواء في الحصول على نصيبهم من الأرباح، إذ ما تقرر توزيعها أو في حصولهم على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس .

و هكذا يأتي حملة الأسهم العادية في نهاية القائمة فهم يتحملون مخاطر أكبر مما يتحمل الآخرون، ونظرا لأن التكلفة التي تدفعها المنشأة (العائد الذي يحصل عليه المستثمرين تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل المختلفة، لذا فمن المتوقع أن يكون الاقتراض هو أقل مصادر التمويل تكلفة، وأن تكون الأسهم العادية أكثرها تكلفة، بينما تأتي الأسهم الممتازة في منتصف الطريق .

ج- قرار المنشأة بشأن الهيكل المالي

عادة ما تضع للمنشآت سياسة متحددة الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي، ونسبة كل عنصر فيه تقرر المنشأة مثلا الاعتماد على القروض وحقوق الملكية في تمويل استثماراتها هنا تستبعد الأسهم الممتازة، كما قد تقرر كذلك نسبة مستهدفة لكل عنصر داخل الخليط الذي قررت الاعتماد عليه في تمويل استثماراتها وطالما أن تكلفة كل عنصر تختلف نتيجة لاختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر، لذا فمن المتوقع أن تختلف تكلفة الأموال وفقا لقرار المنشأة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيها .

يقتضي تقرير تكلفة الأموال الوقوف على تكلفة كل عنصر من العناصر التي يتضمنها الهيكل المالي .

• أسباب أخرى للعسر المالي¹

1 - عدم حصول المنشأة بصورة دورية ومنظمة وفي الوقت المناسب على مستحقاتها من عملائها أما لتأخيرهم التسديد أو لتراخي الإدارة في المطالبة بها أو لوجود خلاف بينهم وبين عملائهم على هذه المستحقات.

2 - قيام المنشأة بتمويل شراء أو تجديد الموجودات الثابتة أو العمليات الطويلة الأمد أو سداد القروض الطويلة الأمد مما يتناقض مع السياسة النقدية للمنشأة .

¹ - أحمد بوراس: المرجع السابق، ص، 87 .

- 3 - تركز استثمار رأس المال في الموجودات الثابتة .
- 4 - تحمل المنشأة لحسائر متتالية .
- 5 - قصور رأس المال المتاح عند مقابلة نشاط المنشأة أو التوسع فيها .
- 6 - القيود التي تفرض على إدامة المنشأة بضرورة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي من السلع التموينية الضرورية .
- 7 - شراء موجودات ثابتة لم يتم استخدامها بعد .
- 8 - ركود جانب كبير من الإنتاج أو المخزون السلعي .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في العسر المالي:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في العسر المالي تختلف حسب الاستراتيجية المتبعة من قبل المؤسسات الاقتصادية

نذكرها في الفروع التالية:

الفرع الأول: نسب الاقتراض تتضمن الرافعة المثالية التبادل بين الوفورات الضريبية للذين مع إجمالي

كلف العسر المالي، وكلفة الوكالة، فالمنشأة التي لا تكون لها نسب اقتراض متتالية مستهدفة تكون أقل عرضة للعسر المالي من المنشآت التي تكون نسب اقتراضها متزايدة بين مدة وأخرى، وازدياد نسب الاقتراض الإضافية تزداد احتمالية حدوث العسر المالي، فقد لا تتعادل مع القيمة الحالية للوفورات الضريبية يضاف إلى ذلك لأن المنشأة التي تقتض المزيد يترتب عليها دفع فائدة أعلى لحاملي سندات دينها بسبب ارتفاع المخاطرة التي يتحملها الدائنون، وهذا يزيد من احتمالية حدوث عجز عن التسديد ويرفع من القيمة الحالية لكلف العسر المالي ويقلل من القيمة السوقية للمنشأة، وفي هذه الحالة تفضل الشركات التي لها إمكانية أكبر لحصول العسر المالي إذا الاقتراض بشكل أقل .

الفرع الثاني: حجم الكلف عند حدوث العسر المالي

عندما تزداد احتمالية حدوث العسر المالي بزيادة مستوى الاقتراض، تبدأ كلف العسر المالي بالازدياد أيضا إلى الدرجة التي لا يمكن المبادلة بينها وبين الوفورات الضريبية .
و عندما تصبح كلف العسر المالي أكبر من قيمة الوفورات الضريبية، فإن قيمة المنشأة تبدأ بالانخفاض الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المنشأة .

الفرع الثالث: الاستراتيجيات المتبعة من قبل المنشأة

يمكن المنشأة بشكل عام والإدارة المالية بشكل خاص المحافظة على قيمتها باستخدام هيكل رأس مال أمثل (مستهدف) وذلك من خلال الاستفادة من القيمة الحالية للوفورات الضريبية والناتجة من الاقتراض الإضافي بموازنتها مع الزيادة في القيمة الحالية لكلف العسر المالي ومن هذه الاستراتيجيات التي قد تتبعها المنشأة عند حدوث العسر المالي .

• **إستراتيجية حسب الوقت:** إذ أنه من الأفضل للدائنين إنهاء حالة العسر المالي بالاستيلاء على الموجودات بأسرع وقت ممكن بدلا من ارتفاع كلف العسر المالي إلى الدرجة التي تؤدي إلى ضياع الموجودات والممتلكات .

• **إستراتيجية نقل المخاطرة وفرص النمو:** يضع الدائنون قيودا على القرارات التشغيلية والقرارات الاستثمارية في محاولة لمنع نقل المخاطرة، هذه الاستراتيجية تمنع المؤسسة أيضا من الاستفادة من الفرص الاستثمارية الجيدة، إذ أن سياسة الاستثمار ذات المخاطرة الأعلى قد تؤدي إلى العسر المالي والإفلاس وتدفع المؤسسة إلى تجنب التمويل بالدين، إذ أن زيادة التمويل بالدين يولد حافزا لنقل المخاطرة وربما يخلق مشكلة تجنب المخاطرة واحتمالية خسارة فرص النمو ذات القيمة¹.

• **توزيع المقسوم بدلا من الاستثمار في فرص النمو:** إن حاملي الأسهم يفضلون توزيع المقسوم بدلا من الاستثمار في فرص النمو المتاحة للمنشأة ويمنع المساهمون من وضع نقودهم في المؤسسة في وقت العسر المالي ورفضت المساهمة في ملكية رأس المال .

¹ - حمد علي ابراهيم العامري: مرجع سابق، ص ص، 225،226.

إن القيمة السوقية لأسهم المنشأة سوف تنخفض بأقل من المبلغ المقسوم المدفوع بسبب أن الانخفاض في قيمة المؤسسة سوف يتحملة الدائنون أيضا ويتقاسمه الدائنون مع حاملي الأسهم) .

● تغيير سياسة الاقتراض: إن تبدأ المؤسسة بسياسة اقتراض محافظة أي ديون مأمونة نسبيا وبعد ذلك تتحول إلى إصدار نسب مديونة عالية، هذه الاستراتيجية تجعل الديون كافة منطوية على مخاطرة وتؤدي إلى خسارة الدائنون في الوقت الذي يشكل كسبا كاملي الأسهم .

الفرع الرابع: نوع الموجودات

تختلف كلف العسر المالي باختلاف نوع الموجودات والتي تنقسم إلى موجودات ملموسة وغير ملموسة، فالمنشآت ذات الموجودات الملموسة بإمكانها التخلص من حالة العسر المالي وتقليل كلف العسر المالي بيع موجوداتها، أما المنشآت ذات الموجودات غير الملموسة فهي غالبا ما تعاني من عدم القدرة على توفير الأموال لتسديد مستحقات المنشأة للدائنين .

فالمنشأة التي تكون موجوداتها غير ملموسة، مثل (استخدام التكنولوجيا العالية، ورأس المال البشري والممثل بالمستخدمين الموجودين في المؤسسة) ففي حالة تعرض هذه المنشأة إلى صعوبات، فإنها لا تستطيع بيع موجوداتها لتوفير النقود وتسديد ديونها إذ أن العديد من هذه الموجودات غير ملموسة أما المنشآت التي تمتلك العقارات، مثل (الأراضي والمباني وغيرها) من الموجودات الملموسة، فإنه بإمكانها اجتياز هذه الأزمة وإعادة تنظيم هيكل رأس مالها دون أن تتضرر كثيرا .

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن العسر المالي

المرحلة الأولى: تؤدي إلى:

- الحد من قدرة المؤسسة على اغتنام الفرص المتاحة .
- فوات فرص الحصول على الخصومات النقدية عند الشراء .
- فقدان حرية الخيار والحركة .

المرحلة الثانية: وهي المرحلة المتقدمة تؤدي إلى

- تصفية بعض الاستثمارات والموجودات في وقت غير مناسب .
- الإفلاس وتصفية المؤسسة مع ما يترتب على ذلك من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين¹.

خطر الإفلاس وكيفية تحديده²

الإفلاس يعود على المؤسسة وجميع المتعاملين معها: المساهمون العمال، البنوك، الزبائن، الموردون، الدولة .

لقد عرفت فكرة الإفلاس تطور سريعا في السنوات الأخيرة، لكنها ما زالت عبارة عن مفهوم واسع يضم عدة

معاني فالمؤسسة المفلسة هي حسب البحوث في هذا الميدان:

- مؤسسة عاجزة (Entreprise défailante) .
- مؤسسة تواجه صعوبات (Enterprisse défficulté).
- مؤسسة هششة (Entreprisse vulnérable) .
- مؤسسة في حالة إفلاس (Entreprisse en faillite) .
- مؤسسة في حالة التوقف عن التسديد (Entreprisse insolvable) .

¹ - أبن الشنطي وآخرون: مرجع سابق، ص 19

² - زغبب مليكة وبوشنقير ميلود: التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 108، 109 .

و بإمكاننا ترتيب المعاني السابقة والمختلفة حسب تيارين مختلفين:

التيار القانوني والتيار الاقتصادي .

التعريف من الجانب القانوني:

يعني الإفلاس هنا عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في تواريخ استحقاقها بواسطة الأصول الجاهزة، هذه الأخيرة تضم القيم الجاهزة (بنوك، صكوك بريدية وصندوق) بالإضافة إلى سندات التوظيف قصيرة المدى واحتياجات من القروض غير المستعملة كالسحب على المكشوف مثلا .

التعريف من الجانب الاقتصادي:

سنتطرق إلى مفهوم المؤسسة العاجزة والمؤسسة التي تواجه صعوبات .

1/ الإفلاس بمعنى مؤسسة عاجزة:

تجد في هذا الاطار عدة تعريف كخطر الإفلاس فقد عرف (Beaver) المؤسسة العاجزة بأنها تلك المؤسسة التي لا تملك القدرة على تسديد ديونها وتستعمل في ذلك السحب على المكشوف أما المؤسسة العاجزة حسب (Koenig) فهي المؤسسة التي ليس لها مردودية وسيولة .

2/ وهنا توجد أيضا عدة تعاريف من بينها تعريف (Besco) الذي يعتبر أن المؤسسة التي تواجه صعوبات هي تلك التي

تعاني من عدم التأقلم من المحيط أما (VANWYMEE RCH & OAGHE) فيعرفان المؤسسة التي تواجه صعوبات بأنها تلك المؤسسة التي تستطيع أن تحقق أهدافها الاقتصادية ولكنها لا تملك مردودية وسيولة .

الخلاصة:

العسر المالي هو عدم مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة في مواعيدها وهناك نوعين منه عسر مالي فني

وعسر مالي حقيقي ويحدث العسر المالي نتيجة الأسباب التالية:

- استثمار المؤسسة لأموالها في موجودات يصعب تحويلها إلى نقد في الوقت المناسب.
- عدم التزام بين مواعيد وفاء التزامات ومواعيد تدفق نقد للمؤسسة.
- عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها وقدرة المؤسسة على تحقيق النقد في عملياتها.

و يؤدي استمرار شكل العسر المالي في المؤسسة إلى عدة نتائج سلبية أهمها:

- تصفية بعض الاستثمارات والموجودات في وقت غير مناسب .
- الإفلاس وتصفية المؤسسة مع ما يترتب على ذلك من خسائر للدائنين والموردين والمستثمرين .

الفصل الثاني :

الأساليب المعتمدة للإحتياط

لمخاطر ومشاكل العسر المالي

تمهيد:

المبحث الأول: مخاطر العسر المالي وطرق الاحتياط له.

المبحث الثاني: مشاكل العسر المالي والحلول المقترحة لها.

المبحث الثالث: التحديات والحلول المقترحة للعسر المالي.

خلاصة:

المبحث الأول : مخاطر العسر المالي وطرق الاحتياط له

المخاطر هي أحداث غير مرئية (Unlooked) وغير مرغوبة (Unawanted) في المستقبل وهناك أمثلة عدة على ذلك في الآونة الأخيرة. فالشخص في الشارع يمكنه تسمية أحداث متعددة قد يعتبرها نوع من المخاطر. وقد يكون على رأس هذه الأحداث مثل جرنوبل في الإتحاد السوفيتي أو (Bhopal) في الهند... إلخ.

هذه الأحداث وغيرها قد سيطرت وبالتأكيد على عناوين رئيسة ولكنها فقط مقدمة لجبل ثلجي من المخاطر (The tip of the riskueberze) فمثل هذه الأخطار تشكل العناوين الرئيسية ونشرات الأخبار مع ذلك فإنها بعيدة عن أشكال المخاطر اليومية التي تواجهنا بصورة مستمرة.

المطلب الأول: مفهوم الخطر

إن المستوى الحقيقي من الخطر (Real level of risk) يتألف من الفرع المستمر عن الحرائق (The steady toll of fire)، الحوادث (Accidents)، السرقات (Thefts) وأحداث أخرى مشابهة ومثل هذه الأحداث من النادر أن تهيمن على الصفحات الأولى في الصحف اليومية، ومع ذلك فمع كبر حجم الأعمال لإدارة الخطر نقوم بصرف مبلغ (20) على مخلفات الحرائق، مئات الجرحى أو الوفيات من حوادث الطرق يوميا، ملايين الدنانير التي تصرف على حوادث الطرق، ومئات السرقات التجارية التي تحصل كل يوم وهكذا والقائمة طويلة ومكلفة فيما يتعلق بالأموال والمعاناة البشرية.

مفهوم الخطر: هو اتخاذ أي قرار استثماري أو انتاجي دون معرفة الاحداث المستقبلية للظروف المحيطة بالمشروع والمؤثرة

فيه، في هذه الحالة يكون القرار اتخذ في ظل عدم التأكد حيث انه لا يأخذ التوزيعات الاجتماعية للأحداث المستقبلية.¹

1- بن قيراط سعاد وساعو شفيقة: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في المؤسسة- مذكرة لنيل شهادة ليسانس ل م د فرع مالية دفعة 2010.

المطلب الثاني : مخاطر العسر المالي

في هذا المطلب سنتطرق إلى مجموعة المخاطر المعنية بالعسر المالي في المؤسسة الاقتصادية وهي مخاطر إدارية، تشغيلية ومالية، موضحة في الفروع التالية:

الفروع الأول : المخاطر الإدارية

عندما تحدثنا في الفصول السابقة عن العوائد والمخاطر تم التمييز بين نوعين من المخاطر وهما، مخاطر السوق (Marketrisk) وهي المخاطر التي تصيب وتؤثر على كافة الأسهم في السوق مثل مخاطر التضخم ومخاطر أسعار الفائدة أما النوع الثاني من المخاطر فهي المخاطر التي تتعلق بشركة أو قطاع معين مثل مخاطر حدوث اضطرابات عمالية لدى شركة معينة وهذه المخاطر التي تسمى بالمخاطر غير نظامية (Unsystematicrisk) والتي يمكن التخلص منها من خلال التنوع، حينما نتحدث عن مفهوم هيكل رأس المال فإننا نتحدث عن نوعين جديدين من المخاطر وهما المخاطر التشغيلية (Operationalrisk) وهي المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة دون استخدام أي ديون لتمويل عمليات الشركة والنوع الثاني من المخاطر هي المخاطر المالية (Financialrisk) وهي المخاطر الإضافية التي يتحملها ملاك المشروع نتيجة لقرار الشركة استخدام الديون لتمويل عملياتها.

من المفهوم أن الشركة حينما تمارس أعمالها فإنها تتعرض إلى قدر معين من المخاطر في أعمالها وهي التي تسمى المخاطر التشغيلية وحينما تقرر الشركة استخدام الديون لتمويل جزء من عملياتها فهذا يعني أنها تقسم المستثمرين إلى مجموعتين المجموعة الأولى حملة الأسهم والمجموعة الثانية هم الدائون وأن مخاطر الأعمال يتحملها ملاك المشروع (حملة الأسهم) وبالتالي فإن حملة الأسهم يتوقعون الحصول على عوائد أعلى نتيجة لتحملهم مخاطر إضافية والناشئة عن قرار الشركة تمويل جزء من عملياتها باستخدام القروض.

الفرع الثاني : المخاطر التشغيلية

هي المخاطر المتعلقة بعمل الشركة في الوقت الذي لا تتحمل الشركة فيه أي دين، فهي مخاطر متعلقة بالنشاط التشغيلي للشركة فمثلا فإن من المخاطر التشغيلية التي تواجه الصناعة المصرفية هي اساءة الائتمان من قبل موظفي البنك، ومن الأمثلة على المخاطر التشغيلية المخاطر البيئية ومخاطر التكنولوجيا المرتبط بالمنتج، إن المخاطر التشغيلية تعتمد على مجموعة من العوامل، أهم هذه العوامل :

- 1- الطلب على المنتج : يتصف الطلب على منتجات بعض الشركات بالاختلاف لبعض المنتجات مثل السلع الاستهلاكية والغذائية يتصف بالاستقرار في حين أن الطلب على بعض السلع يتصف بالتذبذب الكبير مثل الطلب على الأسطوانات الموسيقية وكلما كان الطلب مستقرا كما كانت المخاطر التشغيلية أقل.
- 2- استقرار الأسعار : كلما كان سعر السلعة التي تبيعها الشركة مستقرا كلما كانت مخاطرها التشغيلية أقل مقارنة بالشركات التي تشهد اسعار بيع منتجاتها تدبدا كبيرا.
- 3- مخاطر البيع الأجنبي : كلما زاد عدد فروع الشركة الخارجية وزادت حصة مبيعات التصدير كلما زادت المخاطر التشغيلية للشركة نتيجة زيادة مخاطر تدبب اسعار الصرف العالمية
- 4- حصة التكاليف الثابتة إلى اجمالي التكاليف : كلما زادت نسبة التكاليف الثابتة إلى اجمالي التكاليف كلما زادت المخاطر التشغيلية للشركة، حيث أن إرتفاع التكاليف الثابتة يعني أن الشركة لا تستطيع تخفيض تكاليفها مع انخفاض الطلب على منتجات الشركة وهذا ما يعرف بمخاطر الرفع التشغيلي (Operating leverage).
- 5- درجة استقرار اسعار مدخلات الانتاج، ان اسعار مدخلات الإنتاج أي المواد الأولية الداخلية في الإنتاج تنعكس على المخاطر التشغيلية بحيث كلما زادت تقلبات هذه الأسعار كلما زادت المخاطر.

و يلاحظ أن هذه العوامل تتحدد من خلال خصائص الصناعة وأنه يمكن للإدارة السيطرة والتأثير على هذه العوامل فمثلا تستطيع الشركات من خلال تنظيم الحملات الإعلانية والسياسات التسويقية إقناع العملاء بشراء كميات كافية من منتجات الشركة والمحافظة على استقرار اسعار المنتجات، كما تستطيع هذه الشركات توقيع عقود توريد طويلة الأجل للحصول

على مدخلات الإنتاج اللازمة (عمالة ومورد خام) بهدف تحقيق الاستقرار في مدخلات الإنتاج كما وتستطيع هذه الشركات توقيع عقود التحوط (Hedging) لحماية الشركة من مخاطر التقلبات في اسعار صرف العملات.¹

الفرع الثالث : المخاطر المالية (Financial risk)

إن المخاطر المالية هي المخاطر الإضافية التي يتحملها ملاك المشروع (حملة الأسهم) نتيجة استخدام الديون لتمويل عملياتهم التشغيلية، حيث من المعروف أن حملة الأسهم يواجهون مقدار محدد من المخاطر المتعلقة بعمل المؤسسة وهي التي تسمى المخاطر التشغيلية، وهي مخاطر عدم التأكد حول الدخل التشغيلي في المستقبل وفي حال قامت المؤسسة باستخدام الديون (الرافعة المالية) لتمويل عملياتها فهذا يعني أن الشركة تركز مخاطرها التشغيلية على حملة الأسهم، فمثلا لو لدينا عشرة أشخاص يساهمون في تمويل مؤسسة لصنع أجهزة الحاسوب وأن المبلغ المراد تمويله هو 10000 دينار وقام كل شخص بالمساهمة بنسبة 10 % من رأس مال المشروع أي أن كل شخص قد ساهم بمبلغ 1000 دينار وبالتالي فهذا يعني أن هؤلاء الأشخاص معرضون لمخاطر الأعمال التشغيلية الموجودة في المشروع بسبب عدم التأكد من العائد المستقبلي ولو لجأت المؤسسة إلى تمويل عملياتها من خلال الدين، حيث قام 5 أشخاص بتقديم قروض المؤسسة بقيمة 5000 دينار وتم تمويل الباقي على شكل اسهم فهذا يعني ان مخاطر المشروع كاملة سيتحملها الأشخاص الخمسة الذين قاموا بتمويل المشروع عن طريق حقوق الملكية لأن الأشخاص الخمسة الذين قدموا قروض للمؤسسة لن يتحملوا المخاطر التشغيلية لأنهم ببساطة سيقاضون فوائد ثابتة على أموالهم في حين ستتحول المخاطر التشغيلية على اصحاب المؤسسة دون غيرهم وبالتالي سيحملون مخاطر اضافية وهم بالتالي سيطلبون عوائد إضافية مقابل تحملهم لهذه المخاطر.

و يمكن تصنيف المخاطر المالية إلى :²

- المخاطر المالية التي يترتب عليها اخذ عناصر الاصول المادية الملموسة بفعل بعض الحوادث مثل الحريق، السرقة والتي يترتب عليها فقد هذه الأصول أو تلفها.

¹ - محمد قاسم خصاونة: أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر عمان طبعة 2011 ص ص 194 195.

² -، محمد قاسم خصاونة: مرجع سابق ص 196.

- المخاطر الفنية الناتجة عن التوسع في الإنتاج مع نقص الكفاءات البشرية القادرة على استيعاب هذا التوسع فنيا وتكنولوجيا سواء من حيث طرق واساليب الانتاج أو تشغيل المعدات والآلات الجديدة.
- المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تدهور الطلب على المنتجات في السوق وشدة المنافسة أو عند تحول السوق من سوق مخطط إلى سوق يرتكز على اقتصاد السوق أو بسبب عدم القدرة على مستلزمات الانتاج التي تكفل انتظام برامج التي تكفل انتظام برامج الانتاج وفقا لما هو مخطط وتزايد هذه المخاطر طبقا لنوع السلعة التي يتم انتاجها والخصائص التسويقية المميزة لها.
- المخاطر المالية الناتجة عن الاعتماد المتزايد على الديون كمصادر مالية خارجية وارتفاع التكاليف السنوية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في إيرادات النشاط المادي، وارتفاع الديون وارتفاع التكاليف السنوية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في إيرادات النشاط الجاري وارتفاع الديون المعدومة، وارتفاع فترة تحصيل مديونيات البيع لأجل من انحدار ربحية العمليات الجارية من سنة لأخرى ومعدل العائد على الأموال المستثمرة في الأصول.¹

المطلب الثالث : الأساليب المعتمدة للاحتياط لمخاطر العسر المالي

ستنتقل في هذا المطلب إلى بعض الطرق والوسائل التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار لتوخي الحذر من الوقوع في العسر المالي وفي ما يلي تفصيل لذلك:

الفرع الأول : طرق الاحتياط للمخاطر

الخطوة النهائية في عملية إدارة الخطر هي السيطرة الاقتصادية (Economiccon) ونفترض أن ما نختتم به فقط هو السيطرة الاقتصادية فمثلا المخزن عند الواجهة الركنية يمكن حمايته بطريقة أو بأخرى لتقليل مخاطر الحريق إلى الحد الأدنى ولكن تكلفة القيام بذلك على حساب شبه معدل دوران غير مقبولة للمخزن ويجب أن تكون توصياتنا من الناحية المالية ضمن إجراءات التوصية ويمكن التفكير بهذا النوع من السيطرة من ثلاثة أوجه.

¹ - منير شاكر عبد الناصر: التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار النشر والتوزيع طبعة ثالثة، 2008 الأردن، ص 289 - 292

1 (التخليص : الخطوة الأولى في برنامج السيطرة على الخسائر هي عن طريق التخليص (Reduction) و يجب أن نتأكد أن مستوى الخطر في ادنى صورة كلما يمكننا ذلك، وهناك تراحم كخطوة لتقليل الخطر عن طريق التأمين قبل التفكير أو البدء بإيجاد كل الطرق الممكنة في تخفيض التأثير على الخسارة إن تخفيض الخسائر يتحقق قبل أو بعد حصول الحادث.

- التخليص قبل الحادث: ويشمل كافة الخطوات التي يتفقدتها مدير الخطر كافية عند تحديده الخطر (تشخيصه) وقبل وقوع أية خسارة فالتعليمات قبل البدء بالعمليات التشغيلية أو تنفيذ أية عملية قد تشكل تقليل الخسائر قبل وقوعها فالمنتج يتفادى الخطر الذي يلحقه العميل ذاته بالمنشأة ولذلك فإنه يصدر تعليمات على أمل تجنب مثل هذا الحادث.

و لسوء الحظ وفي معظم الحالات لا يقوم قسم إدارة الخطر بالخطوات اللازمة التي تسبق وقوع الخطر، وغالبا ما يستمع مدير الخطر لطرق جديدة لتقليل الخطر وبعد أن تم وضع بعض الخطوات، وبالتالي فإن مجال (Scope) لتقليل الخطر قبل وقوعه محدود جدا. والأسلوب الصحيح هو ان يكون مدير الخطر أحد الأعضاء فريق عمل (مجموعة من المدراء) التي تدرس كافة المقترحات وهذا يعتمد على فلسفة المنشأة تجاه إدارة الخطر ولكن هناك قيود مؤثرة تحل محل تأثير إدارة الخطر (Effectiveness of risk management) إذ لم يشارك مدير الخطر في المراحل الأولى لبرامج المنشأة.

- التخليص بعد الحادث /و يشمل تلك الخطوات التي يعتقدتها مدير الخطر سببا في تخفيض تأثير الخسارة عندما يقع الحادث، مثلا استخدام نظام الرش لمكافحة الحرائق يكون مثلا جيدا لهذا النوع من التفكير، فعندما يقع الخطر عندئذ يقلل هذا النظام من آثار الحريق بعد وقوعه.

إن مساحة تقليل الخطر تتطلب من مدير الخطر ميزة عالية فمعرفة في هذا المجال وبالطريقة التي تستخدم تقتضي معرفته وقدرته على فهم الوسائل المتاحة للسيطرة على فهم الوسائل المتاحة للسيطرة على الخطر في منشأته، فمن الواقع عملي يجب أن تكون لديه القدرة في تكامل كل أنواع المعلومات التي يمتلكها لكي يصل للحل الأمثل.

2- الاحتفاظ (الاحتجاز): مجرد أن يتم تشخيص وتخفيض بالقدرات المستطاعة فإن القرار التالي الواجب أخذه هو ما يجب فعله ومرة أخرى فهناك عليه اللجوء إلى الخطوات التي تحول أو تنقل الخطر لجهات أخرى مثل : المؤمن وقيل تحويل الخطر والذي سيكلفنا أيضا بعض الشيء علينا أن نقتنع أنفسنا بعدم إمكانية احتجاز الخطر.

- فالحسائر المتوقعة في محصلة مقايضة دينار التي أشرنا إليها سابقا ستكون مكلفة في حالة تحويلها لبعض المؤمنين (Insurersome) فالؤمن يسعى إلى تغطية تكلفة الطلبات بالإضافة لمصاريفه بالذات والأرباح المقابلة هذه المصاريف والحسائر في المحصلة الدنيا يكون من الملائم احتجازها، حيث تكون المعرفة في الوسائل المختلفة لتمويل الخطر ضرورية جدا لا يكون مدير الخطر واعيا في تعويض منشأته لمستويات خسارة لا يمكن تحملها أو رغبته في إنفاق مبالغ كتأمين دون مبرر، فجميع الوسائل يمكن استخدامها في حالات كهذه

3 - التحويل: والخطوة النهائية في العملية هو تحويل الخطر وبصورة رئيسية فإن ما يرغبه مدير الخطر هو محاولته تحويل الخطر لطرف آخر وقدة يقوم ذلك من خلال صياغته العقد بطريقة تترك الخطر مع طرق آخر، مع ذلك فإن الوسيلة الشائعة في تحويل الخطر هو التأمين وبقدر تعلق الموضوع بمدير الخطر فإن التأمين وسيلة لتحويل الخطر فهو يتعرض لحسائر معينة اليوم علاوة التأمين والتخفيف من حالة عدم التأكد عما ستؤول إليه تكلفة الحسائر المستقبلية حيث منفعة التأمين الكبيرة هو أن تكلفة الخسارة قد تثبتأو غالبا تكون ثابتة وهذا ما يسمح لتخصيص ميزانية وبسهولة حيث تخف وطأة تكاليف الخسارة بمرور الوقت بدلا من وقوعها بشكل عشوائي.¹

الفرع الثاني: وسائل الاحتياط لمخاطر العسر المالي

يمكن اعتماد وسيلتين أساسيتين للاحتياط لمخاطر العسر المالي نذكرهما كالتالي:²

أولا: الوسيلة الأولى

تقوم المنظمة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تناسب مع نوع العجز أو سببه والتي قد يترتب عليها تحمل المزيد من النفقات مثل القيام ببحوث التسويق أو تكوين مخزون كاف من مستلزمات الإنتاج أو بالتأمين على الأصول المادية الملموسة

¹ - خالد وهي الراوي : إدارة المخاطر المالية، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن طبعة 2 2011 - ص ص 18-19-20-21 .

² - أسيا بلميلي وآخرون: البنوك التجارية ودورها في تمويل الاستثمارات، مذكرة تخرج ليسانس 2008-2009 ص 71.

الفصل الثاني : الأساليب المعتمدة للاحتياط لمخاطر ومشاكل العسر المالي.

عن طريق تكوين مخصصات الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها وهذا الأسلوب في معالجة مخاطر التمويل يتطلب من إدارة المؤسسة أن تكون قادرة على التنبؤ بنوع الخطر أو التكاليف المترتبة في حدوثه ومقارنتها بالتكاليف الإضافية التي يتم تحميلها للاحتياط والحد من وقوعه.

ثانيا : الوسيلة الثانية :

مواجهة المخاطر العامة الجماعية التي تصيب عدد من المؤسسات الشقيقة أو تعمل في مجال نشاط واحد ويتمثل هذا الأسلوب في تكوين صندوق لمواجهة المخاطر، يتحمل تكلفة تمويل هذا الصندوق والمؤسسات المشتركة في تكوينه وقد يكون هذا الصندوق في شكل منظمة مستقلة ذات شخصية معنوية تشمل أموال الصندوق في مجالات استثمار آمنة أو يكون في شكل تكاليف منتظمة تتحملها المنظمات ويتم إيداع أقساط ودائع لدى البنك المركزي التجاري وأبسط مثال على ذلك إيداع جزء من الأموال في حساب الودائع لأجل لدى البنوك ولا يتطبق هذا الأسلوب إلا على المخاطر التي يمكن توقعها.

المبحث الثاني: مشاكل العسر المالي والحلول المقترحة لها في مؤسسة اقتصادية

تعرض المؤسسات الصغيرة المتوسطة خلال دورة حياتها إلى عدة مشاكل تعرقل نموها وتطورها وقد تؤدي بها إلى الفشل. ومع التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بالمنافسة الحرة والشديدة تضع المؤسسات الصغيرة المتوسطة في البلدان النامية أمام تحديات مستقبلية حساس.

المطلب الأول: مشاكل العسر المالي

تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطة وخاصة في الدول العربية مشكلات عديدة تحول دون نمو قدرتها وإسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويمكن التمييز بين تلك المشاكل من حيث المتعلقة بالمناخ العام لنشاطات هذه المؤسسة وتلك الخاصة بالظروف الداخلية التي تحكم حركة المؤسسة وتنعكس على مستوى أدائها الاقتصادي. وتنحصر أهم هذه المشاكل فيما يلي :

أولاً: مشاكل أساسية

الفرع الأول: مشكلة نقص التمويل

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة المتوسطة وهو بسبب قلة الإمكانيات المالية الحالية المتوفرة لهذه المؤسسات، فالعلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة المتوسطة يطبعها عدم الثقة بين الطرفين، فالبنوك تعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة عملية فيها مخاطرة كبيرة كون أن أغلب المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقروض. أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن البنوك تعتبر عائقاً يحول دون نمو وتطور هذه المؤسسات وهذا راجع¹ لأسباب كثيرة نذكر منها كثرة الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات من أجل الحصول على القروض وسعر الفائدة المرتفع، بالإضافة إلى بطء في دراسة ومعالجة ملفات القروض.

¹ - حرات يعقوب وبلغرة عبد الفتاح : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ل م د علوم التسيير - مالية - 2011 - 2012، ص17

الفرع الثاني: مشكلة العمالة وظروف تأمينها

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكوادر الفنية لأسباب كثيرة أهمها: عدم ملائمة نظام التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع وتفضيل العمالة الماهرة، العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقية... لذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها السالفة الذكر وعلى ذلك غالبا ما تضطر المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض العمال ذوي التخصصات النادرة لضمان بقائهم في العمل. وإلى جانب نقص الكفاءات العملية هناك مشكلة التأمينات الاجتماعية أيضا، حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العمال بالمؤسسة رغم عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة.

الفرع الثالث: مشكلات الضرائب والصعوبات الجمركية

بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الكثير من الدول بغية تخفيض الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن المستثمر في هذا القطاع لا يزال يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال. أما بالنسبة للصعوبات الجمركية، فيتصف تعامل مصالح الجمارك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبطء والتعقيد، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور الأمر الذي ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى موارد أولية مستوردة لا توجد بالسوق المحلية.

الفرع الرابع: مشكلة التسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من مشكلات التسويق الداخلي والخارجي، أي في مجال السوق المحلي والتصدير، ويرجع ذلك في الأساس إلى المنافسة التي تواجهها هذه المؤسسات سواء من جانب الصناعات الكبرى في القطاعين العام والخاص، ومن جانب السلع المستوردة التي تأتي من الخارج خاصة من دول جنوب شرق آسيا والتي غزت منتجاتها معظم بلدان العالم حاليا، الأمر الذي ترتب عليه ضيق حجم سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحلية بسبب ضيق المنافذ

الفصل الثاني : الأساليب المعتمدة للاحتياط لمخاطر ومشاكل العسر المالي.

التسويقية التي يمكن تصريف إليها منتجاتها وعليه يؤدي ذلك إلى التعرض لاحتمالات التوقف المؤقت والنهائي. ومن أبرز هذه المشكلات الداخلية ما يلي:

- ✓ افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها
- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق مما يعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.
- ✓ افتقار الكثير من هذه المؤسسات للمفاهيم الأساسية للجودة مما يؤدي إلى تسويق منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة نجاح المنتجات في السوق وقدرته على المنافسة.

أما بخصوص المشكلات الخارجية فترجع بالأساس إلى:¹

- ✓ صعوبة المشاركة في المعارضة الأجنبية وعدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافي لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف هذه العمليات.
- ✓ عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم.
- ✓ عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب وأذواق المستهلكين الأجانب.
- ✓ عدم وجود نظام لربط الموزعين بالخارج مع المنتجين في الداخل مما أفقد الموزعين بالخارج طريقة التعرف على الخصائص التي تتميز بها منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

¹ - حراث يعقوب وبلغرة عبد الفتاح: مرجع سابق ص ص. 18.17

الفرع الخامس : مشكلة التوسعات غير المخططة

حيث يقوم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإجراء توسعات واستثمار أموال في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة، وذلك دون التخطيط المسبق الذي يتناسب مع الظروف الاقتصادية المستقبلية وينتج عن هذه المشكلة :

✓ وجود طاقات إنتاجية عاطلة.

✓ فشل الكثير من هذه المؤسسات وخروجها من السوق.

✓ وجود مشاكل مالية وعدم القدرة على تسديد الالتزامات للغير.

الفرع السادس : سوء استعمال براءات الاختراع والامتيازات

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة طرح الاختراعات والابتكارات الجديدة بعد أن يتم تطويرها في مختبراتها سواء من حيث ما تتعرض له من تقليد من جانب مستثمرين آخرين وبالتالي زيادة احتمال ظهور منافسين جدد وبالتالي انخفاض الحصة السوقية، أو تعرض براءة الاختراع إلى تغييرات خفيفة في الفكرة، وبالتالي تتلاشى رغبة تطوير الأفكار الجديدة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب الافتقار للأموال الضرورية لنقل براءة الاختراع إلى مرحلة النجاح ويواجه صاحب براءة الاختراع صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة بسبب التكاليف الباهظة للنزاع وصعوبة إثبات الإدعاء والوقت الطويل، لذلك يكون من الأيسر لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بيع براءة الاختراع للمؤسسات الكبرى مقابل حصوله على الأموال أو جزء من هذه العائدات¹.

¹ - حراث يعقوب وبلغة عبد الفتاح: مرجع سابق ص19

الفرع السابع : مشاكل الموقع غي الملائم

إن اختيار الموقع يتطلب دراسة جيدة وبحت وتخطيط، ولكن معظم هذه المؤسسات لا تول هذا الجانب أهمية كبيرة حيث تختار موقعا مجرد وجود المكان الشاغر أو التكلفة المنخفضة. ان اختيار الموقع لا يجب أن يترك لمحض الصدفة نظرا لأهميته خاصة بالنسبة للأعمال التجارية التي تعتمد على حجم المبيعات، وللاختيار الأمثل يجب أخذ بعين الاعتبار المخصص للإيجار، إذ على صاحب المؤسسة أن يوازن بين التكلفة وتأثير الموقع على حجم المبيعات، وهكذا تظهر للموقع خاصيتها التكلفة وحجم المبيعات، بالإضافة إلى توفر شروط العمل الأخرى وخدمات البنية الأساسية.

الفرع الثامن : مشاكل الخلافات بين الشركاء

في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسة، ويمكن إجمال هذه السلوكيات والتصرفات فيما يلي :

- حب السيطرة والتفرد بالإدارة والنزعة المركزية.

- اختلاف جهات النظر حول المسألة المالية، والإنتاجية والتسويقية...
- الأنانية وحب الذات.
- الإتكالية واللامبالاة.
- التوسع في المصاريف الشخصية.

الفرع التاسع: مشاكل اقتصادية عامة

تنحصر هذه المشاكل في تلك التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم وتنعكس بشكل عام على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

- ✓ انكماش النشاط الاقتصادي في البلاد وركود حركة التبادل التجاري وانشطة المقاولات.
- ✓ تناقص إيرادات وعائدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراكم الانتاج السلعي لديها.

✓ ارتفاع عبء المصروفات والنفقات الثابتة (غير المباشرة)، أي التي تتحملها المؤسسة بغض النظر عن حجم النشاط ورقم الأعمال مثل ايجارات المباني، رواتب موظفي الإدارة، نفقات استهلاك الكهرباء والغاز.

ثانيا: مشكلات تمويلية أخرى

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل ومنها ما ينبع من عدم مقدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة لشروطها وتكاليفها المرتفعة، وهناك مشاكل أخرى تنتج عن الإفراط في الاستعانة بمصدر تمويلي واحد مما يخلق نوع من التبعية والأعباء الثابتة، كما أن عدم كفاءة الإدارة المالية للمؤسسة ذاتها قد تتسبب في أزمات مالية كبيرة.

و سنحاول التعرض بنوع من العمومية لجملة من الأسباب الأساسية لمشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما يلي¹ :

الفرع الأول : مشكلة ضعف القروض والإئتمان الممنوح من الجهاز المصرفي

كشف الدراسات والمعلومات عن وجود مستثمرين صغار يبحثون عن مصادر تمويل مناسبة، وهناك أيضا أعداد كبيرة من الحرفيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة القائمة والأفراد ذوي الخبرة الفنية والحافز الشخصي يجدون مشقة كبيرة في ظل الأوضاع الراهنة في الحصول على التمويل اللازم في نفس الوقت الذي تتزايد حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض المصرفية والاستثمار الممنوح، حيث نجد أن البنوك لا تقبل بالدرجة الكافية على تقديم هذا النوع من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية تكاد تكون محدودة ومتفرقة وأن بنوك الاستثمار والأعمال تفضل أن تقدم القروض والتسهيلات للقطاع التجاري والقطاعات التي تعود عليها بفائدة أكبر وريح أكبر من أن تقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة وبالتالي فإن النسبة الغالبة من المستثمرين المستفيدين من حجم التمويل المتاح من بنوك الاستثمار والأعمال هم مستثمرين من الأحجام الاقتصادية الكبرى وليست المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - حرات يعقوب وبلقرة عبد الفتاح :مرجع سابق ص46.

الفرع الثاني : مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة بالعملات الأجنبية والقروض الدولية

من الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحصل على تمويل محدود بالاقتراض والتسهيلات من كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وبنك التنمية، ويترتب على ذلك أن تلك المؤسسات تحتاج لتمويل أجنبي للحصول على المعدات الرأسمالية كالألات والمعدات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، كما يتوفر لدى بعض العاملين بالخارج أرصدة بالعملات الأجنبية تستخدم في التمويل لكنها ليست بالدرجة الكافية وأيضاً بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة عادة ما تعتمد على الشريك العربي أو الأجنبي في توفير العملات الأجنبية اللازمة، إلا أن ذلك لا يتوافر للكثير من تلك المؤسسات الصغيرة الأخرى، في حين أ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصديرية لا تواجه مشكلة توفير احتياجاتها من العملات الأجنبية فالصادرات السلعية تمول الآلات والمعدات الجديدة المستوردة على الرغم من ذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل عديدة عند التصدير.

الفرع الثالث : مشكلة صعوبة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى

إذا فشل المستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل بالاقتراض من البنوك، يكون قد استنفذ فرص التمويل من القطاع المصرفي بالإضافة إلى صعوبة التمويل الذاتي برأس المال أو المشاركة، وتشير تجارب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن هناك صعوبات عديدة في تمويل هذه المؤسسات من البدائل التمويلية الأخرى، وهذا الوضع يحتاج إلى تعديل السياسات النقدية والسياسة الضريبية لتشجيع تلك المؤسسات والقطاع الخاص لفتح أسواق التصدير الدولية أمام منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مشكلة في حد ذاتها لوجود صعوبات أكثر حدة في البدائل التمويلية الأخرى¹.

الفرع الرابع : مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة

عادة ما تنتهج الدول سياسات نقدية مختلفة تعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولوية في التمويل خصوصاً عند وجود مشروعات ناهضة أو متعثرة وخاصة في مراحل الإعداد والتخطيط والتشغيل للطاقات الإنتاجية ويتم ذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة على القروض ومنح التسهيلات لها، ومن الملاحظ أن معدل الفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ - حرات يعقوب وبلغرة عبد الفتاح :مرجع سابق ص47.

مرتفع للغاية مقارنة بمعدلات الفائدة على المؤسسات الكبيرة ذلك أن سعر الفائدة المدينة على المؤسسات الكبيرة أقل بكثير من معدل التضخم المحلي بجانب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مقيدة بالأعباء الثابتة خلال فترات الاعداد الأولى مما يمنعها من القدرة على السداد، ولذلك تزايد اعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتلك المؤسسات.

الفرع الخامس: غياب التنسيق في المعروض من القروض المصرفية وضعف المنظومة المعلوماتية

هناك العديد من الدراسات التي بينت غياب التنسيق في عروض القروض المصرفية وأيضاً ضعف وقلة المعلومات المتاحة، وأهمها يبرز في العناصر التالية:

- ✓ لا يوجد تنسيق بين جانب العرض من القروض المصرفية وغير المصرفية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ هناك فاصل بين جانب العرض من القروض المصرفية وجانب الطلب على القروض المصرفية.
- ✓ لا توجد قاعدة بيانات دقيقة ولا نظام معلومات متكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يساعد على تدعيم قرارات الإقراض والاقتراض.
- ✓ نقص الخبرة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضعف من القرار الإقتراضي وسوء أو عدم فهم السياسة النقدية وأدواتها.
- ✓ لا تراعي السياسة النقدية للدولة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث حجم القروض المخصصة والمخططة لهذه المؤسسات حسب النوع والموقع الجغرافي واسعار الفائدة.

الفرع السادس : عدم وجود مؤسسات مختصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزايد حدة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المختصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنه في حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المؤسسات ويدفع ذلك أصحاب هذه المؤسسات إلى المرابين

لاقتراض منهم وبأسعار فائدة عالية أمام تعسر اللجوء إلى البنوك بسبب تطبيقها للأحكام العامة في منح القروض دون أخذ خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعين الاعتبار¹.

الفرع السابع : مشكلات تمويلية أخرى

و نذكر منها ما يلي :

- ✓ عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لارتفاع درجة المخاطرة.
- ✓ مطالبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمانات كبيرة لا تتوافر لدى أصحاب هذه المؤسسات.
- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لتعويض ارتفاع المخاطرة.
- ✓ الاضطرار إلى اللجوء إلى مصادر تمويل ذاتية وبالتالي المعاناة من نقص رأس المال، ويساعد على مضاعفة تلك المشاكل أن خبرة أصحاب المؤسسة الإدارية في تقدير الاحتياجات التمويلية محدودة وبالتالي فهم يبدوون في تقدير مبلغ معين ثم يكتشفون بعد فوات الأوان أن استكمال المشروع يحتاج إلى ضعف ذلك وهذا ما يزيد الأمور تعقيدا.
- ✓ عدم تحمس البنوك لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
- ✓ غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار غير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ انفصال جانب العرض من القروض المصرفية عن جانب الطلب على القروض المصرفية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة.
- ✓ طول إجراءات منح القروض.

¹ - حراث يعقوب وبلغة عبد الفتاح: مرجع سابق ص48.

الفرع الثامن: مشاكل اقتصادية عامة

تنحصر هذه المشاكل في تلك التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم وتنعكس بشكل عام على أداء المؤسسات الصغيرة المتوسطة على النحو التالي :

- ✓ انكماش النشاط الاقتصادي في البلاد وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقاولات.
- ✓ تناقص إيرادات وعائدات المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتراكم الانتاج السلعي لديها.
- ✓ ارتفاع عبء المصروفات والنفقات الثابتة (غير المباشرة)، أي التي تتحملها المؤسسة بغض النظر عن حجم النشاط ورقم الأعمال مثل : إيجارات المباني، رواتب موظفي الإدارة، نفقات استهلاك الهاتف والكهرباء

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمشاكل العسر المالي

لكثرة المشاكل خاصة منها المالية، التي عانت وتعانى منها المؤسسات الاقتصادية، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات عملت كلها على القضاء على العسر المالي وكذا العجز في التسيير، وسوف نتحدث في هذا المطلب على الحلول وأهم الوسائل التي طبقت مطرا وتطبق على المؤسسات الاقتصادية للقضاء على عجزها المالي وتصحيح مسارها.

الفرع الأول: التطهير المالي¹

أولا: مفهوم التطهير المالي.

يعرف التطهير المالي بأنه عملية ترمي إلى القضاء على العسر المالي وعلى مديونية المؤسسات اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح هيكل مالي متوازن، وهو يخص بصفة خاصة مبالغ الديون الثقيلة التي تعاني منها المؤسسات سواء كانت قصيرة الأجل أو حتى المتوسطة والطويلة، عن طريق تحويلها إلى مساهمات نهائية غير قابلة للتسديد مع إمكانية تحويل الديون القصيرة الأجل إلى ديون متوسطة أو طويلة، وهذا من أجل التخفيف من حدة الاختلالات التي تمس خاصة جانب الخصوم في الميزانية للوصول إلى إعادة التوازن المالي لهذه المؤسسات.

¹ - نسيلي جهيدة: أثر العسر المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير - تخصص نقود ومالية 2004 - 2005

ثانيا : أهداف التطهير المالي.

انصب التطهير المالي على المؤسسات لتحقيق ما يلي:

- 1- تهيئة الشروط الضرورية لمرور المؤسسات الاستقلالية وتأقلمها مع المحيط القانوني المتمثل في نظام الشركات التجارية وضرورة وجود رأس مال اجتماعي مقسم إلى أسهم ومحيطها الاقتصادي المتمثل في اقتصاد السوق.
- 2- إعطاء الأهمية للنتيجة المالية في نشاطها (الفعالية والمردودية) ولا يتحقق ذلك إلا بإعادة بناء مركزها المالي والتخفيف من مشكلة مديونيتها من أجل ممارسة نشاطها بكل حرية.
- 3- تحسين الهيكل المالي للمؤسسة وذلك بتقليل اعتمادها على القروض البنكية.
- 4- البحث عن الحلول الناجعة لمواجهة ديونها المستحقة خاصة منها الفوائد والحسابات البنكية المكشوفة، والتي تمثل النسبة الكبيرة من الديون.
- 5- القيام بإجراءات تنظيمية بغرض استغلال الطاقات البشرية والمالية أحسن استغلال مما يسمح بتحقيق مستوى، مثل الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات في السوق وذلك في إطار المنافسة والتوازن المالي.

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة الصناعية.¹

أولا : مفهوم سياسة إعادة الهيكلة الصناعية

هي مجموعة الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم وتوزيع وعصرنة اداة الإنتاج، قصد رفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية وإدماجها في التقسيم الدولي للعمل، والقضاء على احتلالها المالي وإقامة عناصر كفيلة للدخول في اقتصاد السوق الذي يعتبر الإطار المفصل للنمو الاقتصادي.

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تعديل الهيكل التقني الاقتصادي والمالي للمؤسسة من أجل تحسين قدرتها الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الفعالية الاقتصادية والمالية الدائمة.

¹ - نسيلي جهيدة : مرجع سابق ص 87

ثانيا : أهداف إعادة الهيكلة الصناعية.

تسعى عملية إعادة الهيكلة الصناعية لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي نجمعها فيما يلي :

- 1- البحث عن الشروط التي تسمح بتحقيق أكبر فعالية وكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.
- 2- تخليص الدولة من العبء المالي الذي تتحمله بسبب العسر المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- 3- دمج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية.

لا تطبق عملية إعادة الهيكلة الصناعية في كل المؤسسات الاقتصادية، مهما كانت وضعيتها الحالية، بل يخص تلك التي تحمل إمكانية البقاء، والتي تملك طاقات تسمح لها بتحقيق الفعالية لذلك صنفت المؤسسات الاقتصادية إلى:

- مؤسسات تتطلب قرار الإفلاس.

- مؤسسات تتطلب الغاء ديونها.

- مؤسسات لا تعاني من مشاكل مالية، وتتطلب تحسين تسييرها.

الفرع الثالث : مخطط التصحيح الداخلي¹

اولا : مفهوم مخطط التصحيح الداخلي.

إن فشل برنامج التطهير المالي للمؤسسات وعدم قدرة السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية على تحديد وإجراء برنامج محدد لإعادة هيكلة القطاع العمومي خاصة إعادة الهيكلة الصناعية أدى إلى تبني مخطط التصحيح الداخلي. فبتكريس برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي شرع فيه ضمن سياسة إعادة الهيكلة الصناعية، انصب الاهتمام الجديد على المؤسسة بتوفير الشروط الضرورية التي تسمح بالتسيير والاستغلال الأحسن لكل مواردها الذاتية، والكف عن ظاهرة توزيع الأجر بدون إنتاج مقابل، في هذا الإطار تم الاعتماد على مخطط التصحيح الداخلي للقضاء على الاختلالات والمشاكل التي تشكو منها المؤسسات.

¹ - نسيلي جهيدة : مرجع سابق ص 85

ثانيا : محتوى مخطط التصحيح الداخلي.

يحتوي مخطط التصحيح الداخلي على مجموعة من المقاييس، الإجراءات والقرارات المترابطة، التي تعمل على حماية المؤسسة، تصحيحها وتطويرها، لذا فهو يهدف إلى تغيير جذري لطرق العمل المعتادة في المؤسسة، وتعويضها بطرق عمل أخرى تكفل تحقيق الفعالية والمردودية وكجا التوازن المالي.

1- تشخيص المؤسسة العمومية الاقتصادية.

بما أن عجز المؤسسات الاقتصادية هو عجز دائم وهيكلية، يجب تشخيص وضعيتها لمعرفة كل القيود الاجتماعية الاقتصادية، القانونية، المالية والمحاسبية التي تواجهها بصفة دائمة. ينصب مخطط التصحيح على التشخيص من أجل تجاوز نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة، واستغلال نقاط القوة أحسن استغلال وهو يتطلب.

- تقدير المخاطر بمعرفة نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة
- دراسة المحيط ومختلف أعوان المؤسسة
- شرح الأسباب الأساسية للاختلال
- الحصول على مشاركة المسيرين
- تقديم كل الحلول المقترحة من أجل إيجاد التوازن المطلوب

2- أهداف مخطط التصحيح الداخلي¹

- الإجراءات الموافقة لمخطط التصحيح الداخلي ترمى إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:
- التركيز على النشاط الرئيسي للمؤسسة واجتناب النشاطات الفرعية.
 - ضمان بقاء المؤسسة في السوق التنافسي بهدف الدخول في الاقتصاد الدولي.
 - رفع نوعية المنتجات وتطوير عمليات الشراكة، بالبحث عن شركاء جدد لديهم امكانيات مالية ونقدية عالية.
 - تحسين وظيفة التمويل التموين عن طريق تحديد الاحتياجات الضرورية من المواد الأولية وقطع الغيار.
 - تحديد الأسعار.

¹ - نسيلي جهيدة : مرجع سابق، ص 88 92.

- تحديد معدات الإنتاج .
- تخفيض التكاليف، خاصة العمالة الزائدة، إلى أن يصل مستوى الإنتاجية إلى الحد المطلوب.
- التسيير الصارم لمختلف مكونات الخزانة (الزبائن، مخزون، كشوفات بنكية..... إلخ.
- 3- شروط نجاح مخطط التصحيح الداخلي:
 - إن تصحيح الوضعية الشاملة للمؤسسة يجب أن يستجيب لمجموعة المعايير التالية.
 - أ- التناسق والانسجام:
 - إن مخطط التصحيح الداخلي لا يمكن أن يتم إلا في إطار النتائج التي توصل إليها التشخيص والتي تعتبر دراسة واقعية تهدف إلى تصحيح نقاط الضعف واستغلال نقاط القوة
 - ب- الجدوى : كما ينبغي إن يتميز مخطط التصحيح بالجدوى بمعنى قابليتها للتطبيق والتنفيذ ميدانيا من أجل ضمان نجاحه.

المبحث الثالث : التحديات والحلول المقترحة للمؤسسات للعسر المالي

وقد خصصنا هذا المبحث لمعالجة التحديات و الحلول المقترحة للعسر المالي و كذا استدراك حالة الاتوازن

المالي في المؤسسة الإقتصادية.

المطلب الأول : تحديات المؤسسات الاقتصادية

لا تعمل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بمعزل عن الظروف الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، ويقع صاحب المؤسسة الصغيرة المتوسطة في خطأ كبير إذا كانت نظرتة محدودة ويعتقد بمعزل عما يدور حوله من تغيرات، فالتطور الرهيب في الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية أجبر الجميع على الانفتاح على العالم والذي سبب العديد من التحديات امام المؤسسات الصغيرة المتوسطة ويؤدي عدم إغفال هذه التحديات واستيعابها مبكرا إلى إمكانية استفادة صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة منها، حيث تساعده على توسعة نشاطه مما يولد لديه القدرة على الابتكار بالإضافة إلى زيادة فرص التجارة سواء محليا أو إقليميا أو دوليا. ومن بين هذه التحديات نذكر:

الفرع الأول : الجودة الشاملة

ترتب على ازدياد حدة المنافسة العالمية من ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل من شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل : (Standardisation ISO International Organisation For) بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.¹

¹ - حراث يعقوب وبلغرة عبد الفتاح :مرجع سابق ص20

الفرع الثاني : عالمية التجارة

- سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية، وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العالمية للتجارة والتعريف الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، حيث تهدف إلى تحرير التجارة العالمية بصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، وكذا تحرير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ومن أهدافها :
- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
 - تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.
 - توسيع الانتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.
 - توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي يجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.
 - محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل

الفرع الثالث : مواجهة المنافسة الحادة

نعيش الآن في عصر المنافسة الشرسة نتيجة الزيادة الشديدة في السكان والتي لا يصاحبها نمو مماثل في الموارد، يضاف إلى ذلك أن من الآثار السلبية للعمولة فقدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الفرص في سوقها المحلية الذي أصبح مفتوحا على مصراعيه للمنتجات الأجنبية، وعلى الجانب الآخر أصبح من الصعب عليها أيضا منافسة المنتجات الأجنبية في بلادها بسبب عاملين أساسيين هي الجودة والتكلفة بمعنى آخر أصبحت تلك المؤسسات في مهب الريح، وحتى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تصبح ولو نقطة صغيرة في خريطة الأعمال المحلية أو الإقليمية أو الأجنبية، يجب عليها السعي نحو توفير أكبر قدر من المعلومات التي تفيدها في دراسة منافسيها حتى يسهل عليها التعامل معهم في السوق من خلال تقديم مزيد من القيمة والاشباع المحققين للعميل لأن تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف إستراتيجية لتلك المؤسسات.

الفرع الرابع : زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الادمج والاستحواذ.

تتميز السياحة العالمية بتوجيه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة مثلا : أغرت العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة كما تتميز عالم الأعمال أيضا بزيادة التركيز على الإندماج والاستحواذ والتحالف، وقد يعكس هذا الإتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للمؤسسات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفعالية والوصول على اقتصاديات الحجم المناسب¹.

الفرع الخامس : التطور التكنولوجي :

لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الإتصال وسرعة في أداء المعاملات الإقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ صفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الإستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة. كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات إلى الإهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية المهادفة إلى زيادة في جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

الفرع السادس : ثروة المعلومات

تتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه إسم الثروة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا الكثيفة المعرفة، وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الإقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفرات الحجم ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية على المستوى العالمي.

¹ - حراث يعقوب وبلغة عبد الفتاح : مرجع سابق، ص 21 22.

الفرع السابع : التجارة الإلكترونية

إن وجود موقع للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على شبكة الأنترنت ذا أهمية كبيرة، حيث من الممكن أن يصبح قناة بيعية وأداة تسويقية فعالة لتلك المؤسسة من خلال الاستفادة من العديد من المزايا أهمها :

- انخفاض التكلفة حيث يمكن إجراء عدد غير محدد من الاتصالات مع العملاء الحاليين والمرتقبين في أي مكان عبر البريد الإلكتروني.

- إمكانية تكوين قائمة بخصائص زائري الموقع لتوفير كم هائل من البيانات اللازمة لإجراء بحوث التسويق والتي تترجم في شكل مزيج تسويقي جذاب ومناسب لرغبات وقدرات هؤلاء الزائرين.

- يتيح الموقع الإلكتروني تقديم العون للعملاء من خلال الإجابة على تساؤلاتهم واستفساراتهم حول المنتجات والخدمات دون الحاجة إلى تعيين عمال إضافيين للقيام بذلك، كما يتيح ميزة فتح 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، ومن ثمة لا تفقد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أي عميل تريد الاتصال بيه.

المطلب الثاني : استدراك حالة اللاتوازن المالي¹

من خلال ما يلي سنتطرق إلى نظرة شاملة حول اللاتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية وكيفية الانتقال من هذه الحالة إلى التوازن المالي.

الفرع الأول : اللاتوازن المالي

أولاً- مفهومه : أن التوازن المالي على المدى الطويل غير كاف لمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة من ناحية توفرها على السيولة، لذا يجب دراسة دورة الاستغلال والاحتياجات الدورية لها لتأتي مرحلة مقارنة مدى قدرة التوازن المالي على المدى الطويل على تغطية الاحتياجات الدورية من هنا فقط يمكن إعطاء حكم صحيح على أن المؤسسة تحقق توازن مالي.

¹ - تواتية نوال وشنوف حنان: التشخيص المالي في مؤسسة اقتصادية، دراسة حالة مؤسسة Somiphos وحدة عنابة دفعة 2008 ص32

لكن ماذا لو كانت المؤسسة تعاني من اللاتوازن المالي نتيجة لأسباب مختلفة وظروف معينة، فما الذي يمكن فعله للخروج من هذه الوضعيات ؟ أو ما هي كيفية الانتقال من اللاتوازن المالي إلى التوازن المالي ؟

ثانيا - أسباب اللاتوازن المالي : يكون ذلك إما بسبب انخفاض رأس المال العامل أو بسبب ارتفاع الاحتياجات في رأس المال العامل.

*انخفاض صافي رأس المال العامل :

إن انخفاض صافي رأس المال العامل يؤدي مباشرة إلى حالة عدم التوازن، فكل تغيير في الأصول الدائمة أو الأصول الثابتة المكونان لرأس المال العامل ينعكس مباشرة عليه انخفاض الأموال الدائمة مثلا، وارتفاع الأصول الثابتة ينخفض رأس المال العامل ذلك أن :

أ- انخفاض الأموال الدائمة: يعني بدوره انخفاض العناصر المشككة له أي إما:

انخفاض رأس المال الإجتماعي :

- انخفاض رأس المال الاجتماعي باهتلاك الخسارة أو تسديد مساهمات الشركاء.
- انخفاض الاحتياطات.
- تسديد المؤونات السابقة.
- تسديد الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

ب- ارتفاع الأصول الثابتة : سواء منها الإستثمارات المنتجة أو الغير المنتجة مثلا.

● ارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل :

وبقاء صافي رأس المال العامل ثابت هكذا تقع المؤسسة في حالة عدم التوازن المال فالارتفاع في الاحتياج لرأس المال

العامل قد يحدث نتيجة :

أ-ارتفاع احتياطات التمويل : المتمثلة في:

المخزون : أي ارتفاع سواء من ناحية القيم أو الحجم.

المدينون : زبائن، مبيعات، تمديد فترة تحصيل الزبائن يؤدي إلى رفع الاحتجاج في رأس المال العامل، أو قد

يحدث ذلك بتوسيع مدة تحويل المدينون إلى سيولة.

الفرع الثاني : الحلول الرئيسية لاستدراك حالة اللاتوازن المالي.

*الحل الأول : يركز أساسا على تخفيض الاحتياج في رأس المال العامل، هو أنسب حل لعدد المؤسسات عن طريق:

- تخفيض المخزونات : هذا التخفيض يكون دون أن يؤثر على مخزون الأمان أو مستوى المبيعات الذي بدوره يؤثر على

مردودية المؤسسة.

- تمديد آجال تسديد قروض المدين هذه الطريقة هي المفضلة لعدد المؤسسات لكنها تعتبر مؤقتة لأنها متعلقة بموافقة

أطراف خارجية.

■ الحل الثاني : يتمثل في زيادة الأموال الدائمة، لكن هذا الحل يتطلب وقتا لحقيقة حيث تتم هذه الزيادة بإحدى الطرق

التالية :

-زيادة لرأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بالرغم من أنها مكلفة للمؤسسة بتخصيص فوائد على حصص الأسهم

في حالة تحقيق الأرباح.

- زيادة طبيعة رأس المال، فهذا التمويل لا يؤثر مباشرة على الصافي لرأس المال العامل، لأن ارتفاع الأموال الخاصة قد

يصادفها ارتفاع في الاستثمارات التي بدورها تحسن مستوى الهامش العام للتمويل الذاتي على المدى المتوسط.

- طلب قروض طويلة الأجل : بالرغم من أنها تسمح برفع كتلة الأموال الدائمة إلا أنها تعتبر مكلفة بالنظر إلى

المصاريف المالية التي يطلبها المقرضون.

- تقديم مساهمات عن طريق حساب جاري مجمد من جهة، توفر هذه الطريقة موارد للتمويل، لكن من جهة أخرى سيقع اضطراب لوضعية المساهمة عند التسديد للحساب.

في الأخير نشير إلى أنه يتم اللجوء منهجيا إلى الوسائل الخاصة بإعادة تقويم الوضعية المالية للمؤسسة حسب الترتيب التالي :

- زيادة رأس المال بإصدار أسهم - طلب قروض طويلة المدى - تقديم مساهمات من خلال حساب مجمد - الخصم - تمديد آجال تسديد الموردين.

الفرع الثالث : كيفية الانتقال من حالة اللاتوازن إلى حالة التوازن المالي

بعدما تعرف حالة التوازن المالي وحالة عدم التوازن المالي، من المفيد أن نتكلم عن كيفية الانتقال من حالة التوازن المالي ومن أجل معالجة اللاتوازن المالي واستدراكه هناك عدة حلول نذكر منها:

1- تخفيض الاحتياج لرأس المال العامل :

وذلك يتم عن طريق :

تخفيض المخزونات : هذا التخفيض يكون دون أن يؤثر على مخزون الأمان أو مستوى المبيعات الذي بدوره يؤثر على مردودية المؤسسة.

تقليص مدة تحصيل الديون : وتتم هذه العملية بالاعتماد على سياسة فتح الائتمان، وهي تسمح لها بتحصيل مستحقاتها في أرب الآجال.

تمديد أجل تسديد قروض الموردين.

2- رفع صافي رأس المال العامل : ويتم ذلك بتضخيم الأموال الدائمة مثلا على حساب الأصول الثابتة¹

¹ نواتية نوال وشنوف حنان :مرجع سابق ص41.

الخلاصة:

في معاناة المؤسسة الاقتصادية للعسر المالي في عين الاعتبار مخاطر عدة الذي تكون نتيجة اتخاذ قرار استثماري أو انتاجي دون معرفة الاهداف المستقبلية للظروف المحيطة وهذه المخاطر سواء مالية، تشغيلية، او ادارية وأيضا مشاكل تعانيها المؤسسات كمشاكل نقص التمويل ونقص مشكلة العمالة ومشكلات التسويق مشاكل الخلافات بين الشركاء وغيرها.

فبالنسبة إلى المخاطر فهي لديها طرق ووسائل للاحتياط لها وذلك باتخاذها لمجموعة من الاجراءات تتناسب مع العسر المالي وأما عن المشاكل فالمؤسسة بإمكانها اعادة هيكلة رأسمالها وتشخيص المؤسسة، ذلك لتحقيق التوازن المالي والخروج من حالة اللاتوازن المالي من خلال الجودة الشاملة، التطور التكنولوجي وذلك في اطار تحديات المؤسسات والحلول المقترحة للعسر المالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة

مؤسسة مطاحن بني هارون

تمهيد.

المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن بني هارون.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة.

خلاصة.

المبحث الاول : تقديم عام لمؤسسة مطاحن بني هارون

تناولنا في هذا المبحث تعريف شامل و تقديم عالم للمؤسسة مطاحن بني هارون من خلال المطالب التالية.

المطلب الاول : تقديم المؤسسة :

في المطلب الأول ارتأينا ان نخصصه لتقديم المؤسسة و ذلك بدراسة نبرة تاريخية عنها و موقعها ومساحتها و كذا الطاقة الإنتاجية لها.

أولا : لمحة تاريخية :

إن محيط المؤسسة الجزائرية الاجتماعي و الاقتصادي في عقد الثمانينات يختلف عنه في عقد الستينات و السبعينات و ذلك لان الدولة تبنت اليات جديدة كفيلة بتحقيق ذلك فقد اولت اهتماما كبيرا بمؤسساتها الاقتصادية ووضعت برنامجا مسطرا و منظما من اجل التحكم في هذا الوضع و تسييره وفق هذه المتطلبات ، اذ تمثل كل مؤسسة صناعية و تجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة و من هذه النماذج نجد مؤسسة الرياض التي انبثقت في اول الأمر عن الشركة الوطنية "سومباك" التي تحولت فيما بعد الى شركة ذات اسهم.

تأسست شركة الرياض في 22 مايو 1965 اين كان مقرها في العاصمة حيث كانت تعتمد على مركزية القرارات ذات نظام اشتراكي ، و في سنة 1982 عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري تمثل في اعادة الهيكلة التي يشهدها السوق و ذلك بتجزئة الوحدات الصغيرة حسب معايير معينة وانبثقت عنها مؤسسات جهوية هي :

الرياض الجزائر الرياض سطيف الرياض بلعباس الرياض قسنطينة الرياض تيارت و منها هنا انبثقت مؤسسة الرياض قسنطينة التي تشمل 11 ولاية إدارية و تقسم بدورها إلى :

1- شركة فرعية لصناعة الخمائر .

2- شركة فرعية للتحليل الخاصة بالنوعية.

3- بالإضافة إلى 9 مطاحن.

و بعدها تحول اسمها إلى مجمع الرياض ثم إلى مركبات صناعية و تجارية و تغيرت التسمية الى :

الوحدة الإنتاجية و التجارية و المجمع أصبح يسمى بسميد (SMIDE) بعدما كان الرياض و تنقسم مؤسسة سميد

إلى عدة فروع أهمها:

- 1- فرع مطاحن سييوس - عنابة - 2- فرع مطاحن سيدي راشد 3- فرع مطاحن سيدي غريس (أم البواقي)
- 2- فرع مطاحن الاوراس (باتنة) - 5 - فرع مطاحن خمائر 6- فرع مطاحن لعوينات (تبسة) 7- فرع مطاحن الحر وش (سكيكدة) 8- فرع مطاحن الساحل (سكيكدة) 9- فرع مطاحن بني هارون 10- فرع مطاحن مرمورة (قالمة)

هذه الأخيرة التي نحن متواجدين بالخصوص في الوحدة الإنتاجية و التجارية فرع المحاسبة و المالية موضوع البحث و الدراسة.

ثانيا: تعريف الوحدة الإنتاجية و التجارية:

1 - الموقع و المساحة :

تقع هذه الوحدة (UPC) بدائرة القرام فوقة ولاية ميله على الطريق الوطني رقم 27 ، الذي يربط بين ولايتي قسنطينة و جيجل ، إذن فهو يحتل موقعا استراتيجيا هاما و يتربع على مساحة تقدر بـ 7 هكتارات هكتاران منها مغطاة تشمل سكنات للموظفين و تصل الرقم التسلسلي 431.281 دج بمعنى :

*43 رقم الولاية ، *12 الشهر الذي بدا فيه نشاط الوحدة ، *81 السنة التي انطلقت فيها العملية الإنتاجية

و قد بدأت أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت به في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة بحرية و شركة وطنية وكانت الوحدة ستبدأ نشاطها الإنتاجي في 1981 و نظرا لتأخر أجهزة المصلحة تم تأجيل العملية إلى غاية 5-11-1983م

ب- الطاقة الإنتاجية :

تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة بـ 1600 قنطار في اليوم أي بمعدل 66قنطار في الساعة و يتم تموين الوحدة من طرف الديوان الوطني للحبوب و مشتقاتها (CCLS) و بعض الخواص.

كما تختص الوحدة في إنتاج الفرينة بنوعيتها :

فرينة الخبز و دقيق الخبز .

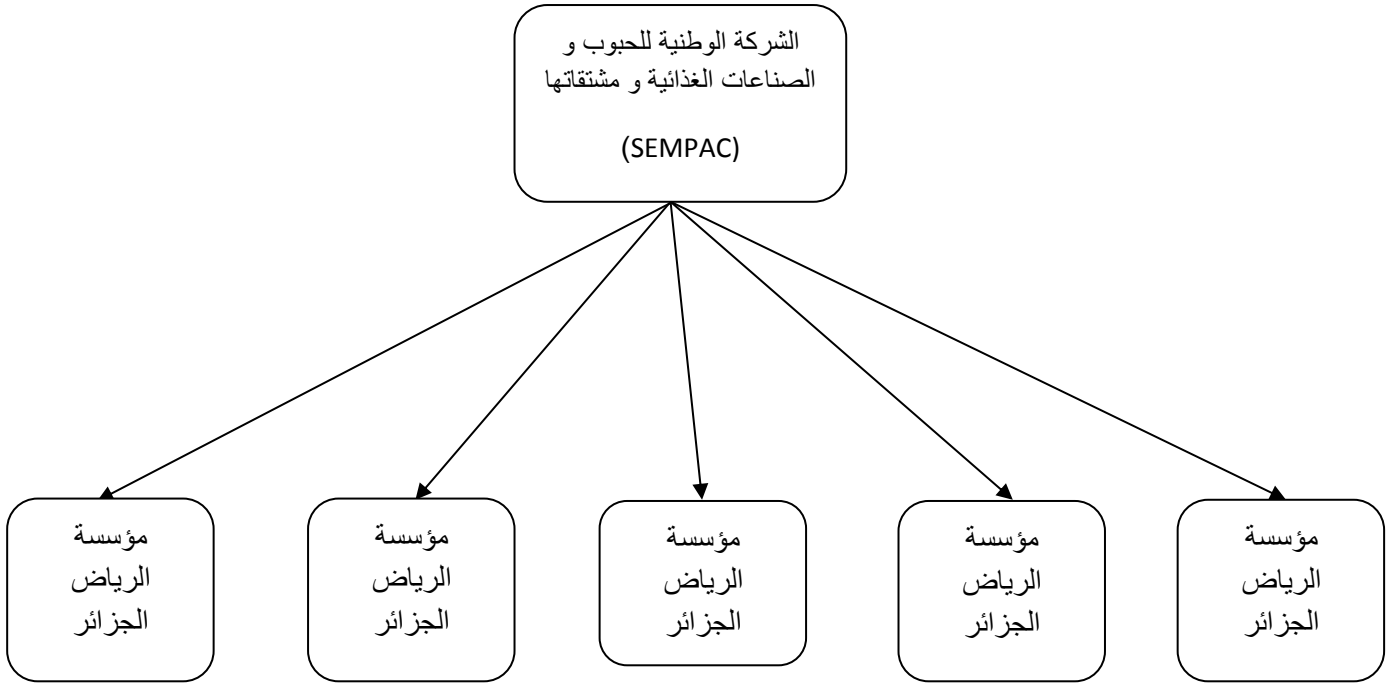
فرينة الممتاز .

فرينة إلى جانب النخالة و هي ناتجة عن عملية الطحن و الغريلة.

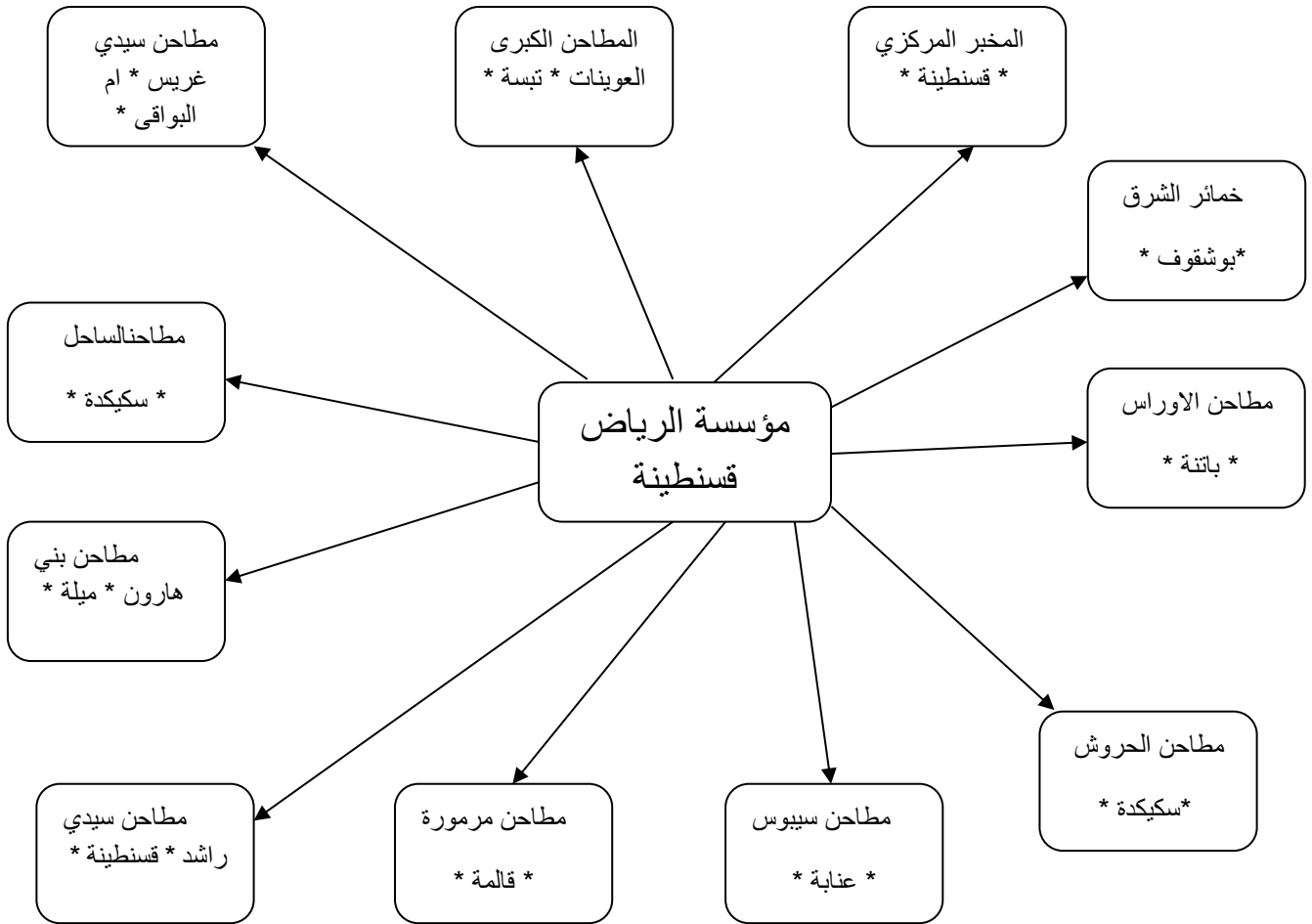
المطلب الثاني: أقسامها

أما المطلب الثاني تناولنا فيه مخططا يبين لنا اقسام المؤسسة.

الشكل رقم (01) : المؤسسات التابعة للشركة الأم



الشكل رقم (02): المؤسسات التابعة للمؤسسة الرياض قسنطينة

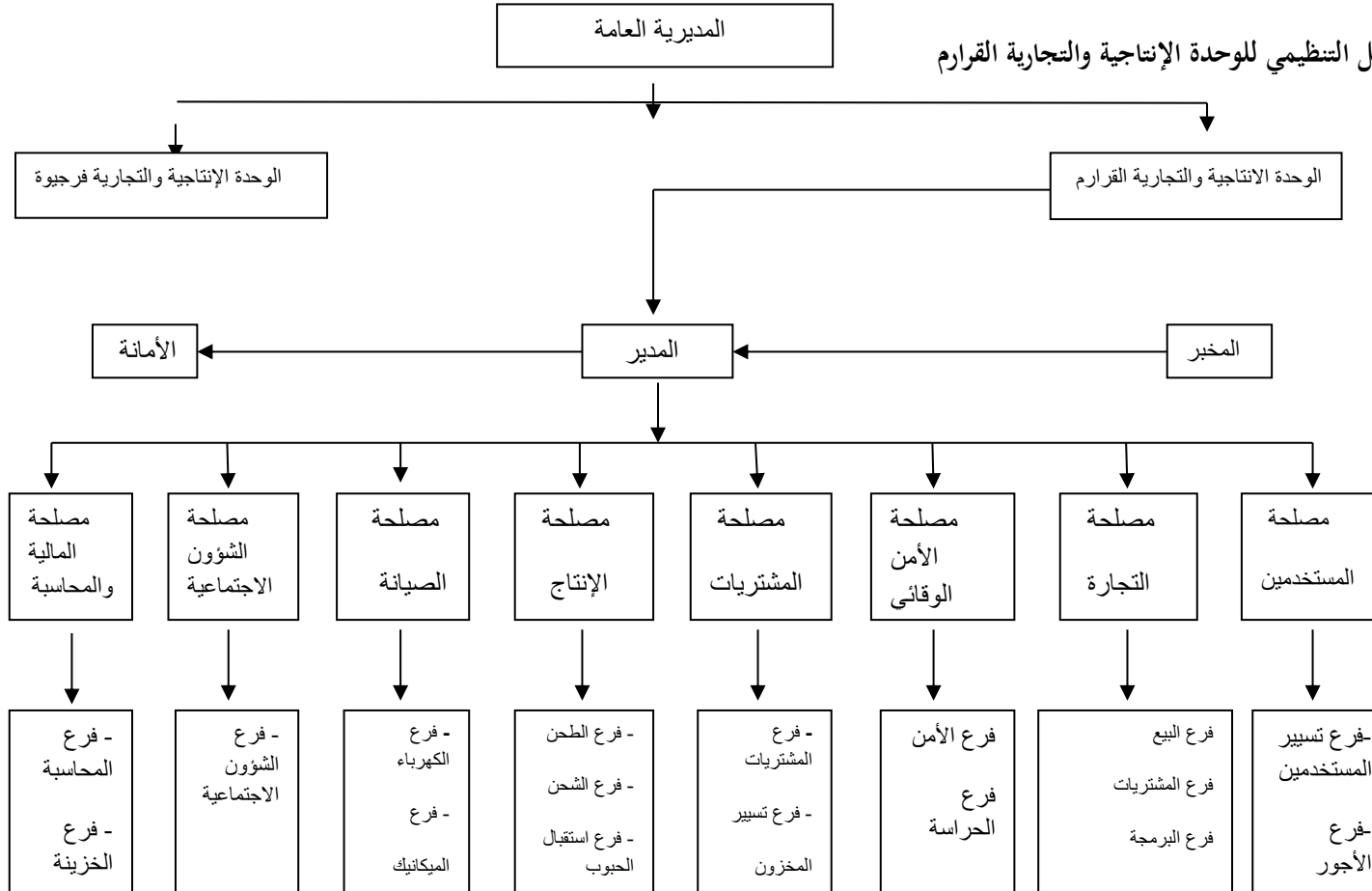


المصدر : وثيقة من ادارة المؤسسة

المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة:

تطرقنا في هذا المبحث إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة وكذا تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية وذلك من خلال تطرقنا إلى عدة مطالب منها:

الشكل (03): الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية القرام



المصدر قسم التخطيط

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية:

أ-تعريف مصلحة المحاسبة والمالية : خلال تربصنا بهذه الوحدة لاحظنا أن هذه المصلحة هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وإنما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة ومن تتم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي ومحاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحركات المالية وذلك ابتداء من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والإيرادات الرامية لتصلحها كذلك إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع المحاسبة والمالية من حيث الربح والخسارة وهذه المراحل تتمثل في متابعة لكل المعاملات التي تتم مع الزبائن والموردين.

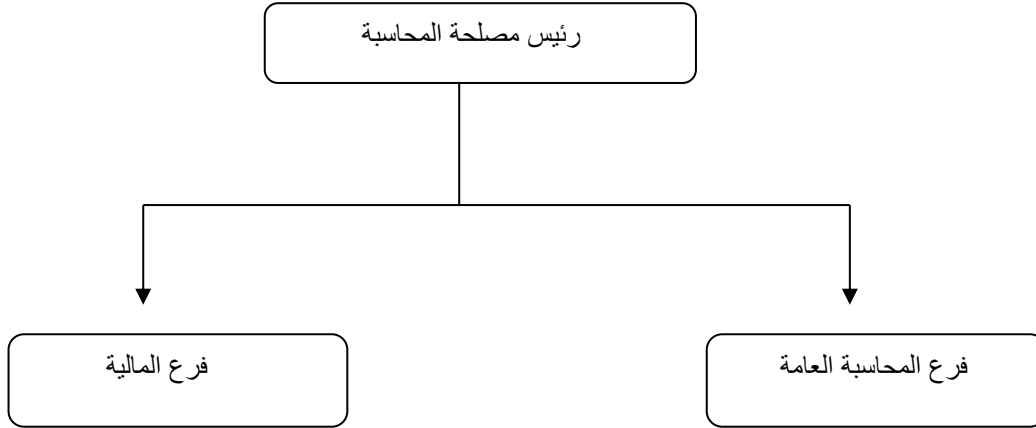
حيث تتم بهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء والبيع، تلك التي تتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع المصالح العامة بالوحدة.

كما لها علاقة بالبنوك والموردين، حيث يعد البنك الجزائري للفلاحة والتنمية (BADR)

المتعامل الوحيد مع هذه الوحدة، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الاستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت، وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق بما 03 عمال.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمصلحة

الشكل 03 : الهيكل التنظيمي للمصلحة



ب - دور رئيس المصلحة : يسهر على تسيير المصلحة وتطبيق السياسات المالية للوحدة الانتاجية والتجارية واعداد الميزانية في نهاية كل دورة محاسبية، ومتابعة الحسابات وتحليلها أي كل شهر يقوم بتحليل حسابات المجموعة 3،4،5 مع توقيعها، كما يعمل على تنسيق النشاطات والتكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

1- فرع المحاسبة العامة :

يهتم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية وصحة المعلومات والتسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة حيث يستعمل 07 أرقام في الحسابات الأولى منها رئيسية والباقي فرعية بالوحدة، لا تتم عملية التسجيل المحاسبي الا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثائق التالية :

* الفاتورة * مذكرة الادخال * مذكرة الاخراج (يمكن الاستغناء عنها في بعض الحالات).

* اذن الطلبية.

2- فرع الخزينة (المحاسبة المالية) :

يهتم بجميع الأمور المالية كدخول وخروج الأموال، استنادا على طلبيات التسجيل الآتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة، ويكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شيكات بنكية، أو عن طريق الصندوق نقدا، أو عن طريق التحويلات البنكية و كمثل على ذلك اعداد الشيكات لمصلحة المستخدمين كالسلفيات الاجتماعية، كما يقوم بالتسديد للموردين وإجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق بمال ثابت.

وإجراء يقدر ب 600.000.000 دج من قبل المديرية العامة BDG بعد تقديم طلب بذلك في وثيقة الإيرادات بالإضافة إلى المصاريف المستعجلة والتي تتجاوز 1500 دج بالنسبة للمشتريات والخدمات مصاريف المهام لا تقل عن 2500.00 دج كل هذه العمليات يشرف على تسجيلها رئيس فرع المحاسبة يومية الصندوق ويومية البنك، حيث يبين فيها المصاريف التي يتم إنفاقها و القيمة الحقيقية للرصد المتبقي.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب¹

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن 19، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالة ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

هي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية، مرتبطة ومنظمة، لتكون دالة على تقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

و يتضح من تعريف النسب المالية، أن مفهوم النسبة هو الأساس في دراسة قيم التغيرات الواردة في القوائم المالية بهدف إضفاء المعنى والدلالة لها لتعكس أداء المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن وضع العديد من النسب المالية، لكن المهم هو وضع نسب مالية ذات دلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لعملية التقويم.

¹ - شعبان محمد : نحو اعتبار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية مذكرة. مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير تخصص : مالية

الفرع الثاني : النسب المالية المستخدمة في تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية

تتميز النسب المالية بكثرتها وتنوعها ومن خلال هذا الفرع نحاول الاقتصار على أهم النسب المالية ذات العلاقة بموضوع الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، والتي نلخصها فيما يلي :

-1- نسبة التمويل الدائم: يتم حساب هذه النسبة وفقاً للطريقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{خصوم غير جارية}}{\text{الأصول غير جارية}}$$

إن نسبة التمويل الدائم تمثل صورة أخرى لرأس المال العامل الدائم حيث تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الخصوم الغير جارية للأصول الغير جارية، فإذا كانت هذه النسبة تساوي إلى الواحد الصحيح فإن هذا يعني إن الأصول غير الجارية ممولة بالكامل عن طريق الخصوم غير الجارية، وقيمة رأس المال العامل مساوية للصفر. و عليه، فإن المؤسسة في هذه الحالة قد حققت التوازن المالي الأدنى. إلا انه من المطلوب منها أن تحقق نسبة تمويل دائم أكبر بقليل من الواحد الصحيح، من اجل الاحتفاظ لنفسها بهامش أمان، أما إذا قلت هذه النسبة عن الواحد فهذا ينبأ بان جزء من الأصول غير الجارية ممول عن طريق ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يخل بالتوازن المالي للمؤسسة.

-2- نسبة التمويل الخاص: يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{أصول غير جارية}}$$

يتوافق مفهوم نسبة التمويل الخاص مع مفهوم رأس المال العامل الخاص، حيث تعنى هذه النسبة بقياس قدرة أموال الملكية على تمويل الأصول غير الجارية، و جزء من الأصول الجارية ممولة عن طريق أموال الملكية، كما انه يساعد على قياس مرونة القدرة الافتراضية للمؤسسة.

3 - نسبة المديونية¹: يتم حسابها بالطريقة التالية :

$$\text{ن م} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتسمح هذه النسبة بمعرفة نسبة مساهمة الديون في هيكل الخصوم فكلما كانت صغيرة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة.

4- نسبة القابلية للتسديد: يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$\text{ن ق ت} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من أموال استدانة في حال وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى إفلاس نسبة القابلية للتسديد تعتبر مقياس لضمان أموال المقرضين وهذا عن طريق مقارنة مجموع ديون المؤسسة مع قيمة أصولها لنفس الفترة فكلما كانت هذه النسبة أصغر كلما كان المقرضين أكثر ارتياحا اتجاه أموالهم ولا يجب أن تفوق النسبة النصف 0.5 وهذا من أجل تحصيل القروض بشروط ميسرة

5-نسبة السيولة العامة: يتم حسابها وفقا للطريقة التالية:

$$\text{ن س ع} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹ - محمد بوشوشة : مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ص 102

تخصص : اقتصاد وتسير المؤسسة

تقوم نسبة السيولة العامة على أساس مبدأ التوازن بين الأصول الجارية و الخصوم الجارية، فالقاعدة تسلم بضرورة التساوي بينهما كحد ادني.

* تساوي هذه النسبة الواحد إذا تساوت الأصول الجارية مع مجموع الخصوم الجارية و هو ما يدل عن انعدام رأس المال العامل الدائم.

* أما إذا كانت تفوق الواحد فهذا يشكل ارتياح لدى المؤسسة، لأنها تستطيع تكوين هامش أمان يمكن من خلاله تغطية جزء من أصولها الجارية خاصة منها المخزونان التي قد يصل بقاؤها في المؤسسة إلى السنة أو يزيد

6- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية) : يتم حسابها وفقا للطريقة التالية:

$$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}} = \text{ن س ج}$$

يعتمد حساب هذه النسبة على المقارنة بين الأموال الجاهزة المتاحة أمام المؤسسة و التزاماتها المالية القصيرة الأجل

و تتراوح الحدود المثلى لهذه النسبة بين 0،2 و 0،3 وإذا كانت النسبة تفوق الواحد فهذا يعني إما :

- تراجع في نشاط المؤسسة
- نقص في تجديد الاستثمارات
- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

حساب النسب المالية:

| البيان | السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|-------------------------------------|--------------------------------|--------|-------|------|------|
| التمويل الدائم = خصوم غير جارية | أصول جارية | 98,0 | 02,1 | 99,0 | 96,0 |
| التمويل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة | أموال غير جارية | 83,0 | 84,0 | 77,0 | 77,0 |
| السيولة العامة = الأموال الجارية | الخصوم الجارية | 90,0 | 12,1 | 95,0 | 84,0 |
| السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة | الخصوم الجارية | 18,0 | 42,0 | 25,0 | 19,0 |
| المديونية = مجموع الديون | مجموع الخصوم | 30,0 | 32,0 | 35,0 | 35,0 |
| نسبة قابلية السداد = مجموع الديون | مجموع الأموال | 30,0 | 32,0 | 35,0 | 35,0 |
| نسبة المردودية الإقتصادية = | النتيجة الصافية | -0.019 | -0.03 | 0.11 | 0.15 |
| نسبة المردودية المالية = | النتيجة الصافية | 0.13 | 0.047 | 0.17 | 0.23 |
| مردودية الأموال الدائمة = | النتيجة الصافية + فوائد الديون | 0.13 | 0.047 | 0.17 | 0.23 |
| | الأموال الخاصة + ديون مالية | | | | |

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤسسة مطاحن بني هارون -وحدة القرارم فوقه - لم تستطع تمويل الأصول الغير جارية بالخصوم الغير جارية و هذا خلال السنوات الثلاثة التالية 2009-2011-2012 حيث قدرت النسب ب 0,0 - 98,0، 99,0 - 96,0، 96,0 - 99,0 على التوالي، باستثناء سنة 2010 الذي استطاعت فيه مؤسسة مطاحن بني هارون تمويل الأصول غير الجارية بالخصوم غير الجارية أي حققت هامش أمان.

- أما بالنسبة للتمويل الخاص، يقترب من الواحد خلال فترة الدراسة و كانت المعدلات كما يلي 0، 83 - 0، 84 - 0، 77 و هذا يعني أن رؤوس الأموال الخاصة قد غطت جزء كبير من الأصول غير الجارية
- أما بالنسبة للسيولة العامة فاقت الواحد في سنة 2010 حيث قدرت ب 1، 12 وهذا يعني أن الأصول الجارية قد غطت الخصوم الجارية، أما بالنسبة للسنوات الثلاثة 2009 - 2011 - 2012 فكانت المعدلات اقل من 1.
- أما بالنسبة للسيولة الجاهزة كانت في تغير مستمر و على العموم يمكن القول أن مؤسسة مطاحن بني هارون لا تعتمد كثيرا على الاستدانة و تعتمد على الأموال المملوكة، و نلاحظ أن معدلات شبه المديونية خلال فترة الدراسة التي كانت كالتالي : 0، 30 - 0، 32 - 0، 35، 0 - 35، 0 الذي يدل على أن أموال الدائنين مضمونة لعدم الاعتماد على الديون
- أما بالنسبة لقابلية التسديد، فكانت المعدلات خلال فترة الدراسة صغيرة اقل من 0، 5 و التي كانت كالتالي: 0، 30 - 0، 32 - 0، 35، 0 و هذا يشير إلى أن المؤسسة على مقدرة من تسديد ما عليها من أموال استدانة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة.
- اما بالنسبة للمردودية الاقتصادية فكانت المعدلات خلال فترة الدراسة في السنتين 2009 و 2010، كالتالي: -0.091، -0.03 ن وهذا يشير إلى أن وحدة مطاحن بني هارون، كانت تعاني عسر مالي.
- أما في السنتين 2011/2012 فكانت المعدلات 0.11 و 0.15 على التوالي و هذا يشير إلى ان الوحدة حققت فائض مالي بالنسبة المذكورة سابق.
- أما بالنسبة للمردودية المالية فكانت المعدلات خلال فترة الدراسة 2009/2012 على التوالي 0.13، 0.047، 0.17 و 0.23، وهذا ما يدل على ان وحدة المؤسسة لديها إحتياطي مالي لسداد ما عليها من إلتزامات.
- أما بالنسبة لمردودية الأموال الدائمة فكانت المعدلات نفسها معدلات المردودية المالية لأن الوحدة ليس لها ديون مالية، وبالتالي فوائد الديون المالية معدومة.
- اعتمد هذا التحليل في تشخيص الوضعية المالية لمطاحن بني هارون، حيث اعتمد أساسا على دراسة الميزانية لأربع سنوات و التي وضحت أن الوضعية المالية للوحدة خلال السنتين 2009 / 2010 غير متوازنة، أي تعاني عسر مالي ولاكن المؤسسة كانت تحتوي على دمة مالية قائمة على رؤوس اول مملوكة والتي تفي استلزاماتها اتجاه الغير.
- أما خلال السنتين 2011/2012 فكانت الوضعية المالية للوحدة متوازنة لأنها حقيقة أرباحا خلال هذه الفترة.

الخلاصة :

من خلال ما سبق، و عن طريق الدراسة التي قمنا بها نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية و في نشاطها المستمر من شراء، انتاج و توزيع منتجاتها قد تتعثر و لا تستطيع ممارسة نشاطها أو حتى الايفاء بالتزاماتها للدائنين، مناقشة الفرضيات:

س1 - ماهي اسباب العسر المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

ج 1 - قد يصل هذا التعثر إلى عسر مالي دائم يصعب تجاوزه و ذلك بحسب درجاته و هذا لسبب أو لآخر فمثلا اعتماد هيكل تمويلي غير مناسب للمؤسسة، سوء التسيير، المديونية القصيرة الأجل.

س2 - ماهي الآثار المتوقعة للعسر المالي على المؤسسة الاقتصادية؟

ج2 - و هذا كله يترك آثار على المؤسسة بفقدان حرية الخيار و الحركة الحد من قدرة المؤسسة على اغتنام الفرص المتاحة و في بعض الأحيان الى تصفية بعض الاستثمارات و الموجودات في وقت غير مناسب و الافلاس الذي يمس جميع المتعاملين، من مساهمين أعمال، بنوك زبائن موردين، الدولة .

س3 - ماهي مختلف الاساليب التي يمكن اعتمادها للاحتياط من خطر العسر المالي؟

ج 3 - و لكي تكون في غنى عن مشكل العسر المالي نحتاج له مجموعة من الوسائل و الطرق فمثلا تكوين مخزون كاف ومخصصات للديون المعدومة .

س 3 - ماهي مختلف الاساليب والاجراءات والحلول المقترحة لمشكل العسر المالي؟

ج 4 - بإمكان المؤسسة الاقتصادية اتباع بعض الحلول للمشاكل كإعادة هيكلة المؤسسة و تشخيصها، القيام بعمليات التطهير المالي التي ترمي الى القضاء على العسر المالي ومديونية المؤسسات ليصبح هيكل مالها متوازن.

و كما تقدمنا مؤسسة مطاحن بني هارون و أخذنا نظرة شاملة حول وضعيتها المالية و قمنا بتحليل ميزانيتها

المالية للأصول و الخصوم باستعمال مختلف النسب المالية ارتأينا أن المؤسسة لم تتعرض لحالة العسر المالي.

خاتمة

خاتمة :

وهنا نصل إلى المحطة النهائية لبحثنا هذا، و في هذه الخاتمة نستخلص أهم ما وصلنا إليه، من نتائج و توصيات

تتجلى لنا في النقاط التالية :

❖ أهم النتائج :

1- المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي يجمع بين عناصر انتاج مختلف ينتج عنها سلع و خدمات معينة بالاعتماد

على مصادر تمويل مختلفة قد تحصل إما من الخارج كقروض أو عن طريق التمويل الداخلي أو الأموال الخاصة ، و ذلك من

أجل تحقيق أهداف معينة تختلف باختلاف المكان و الزمان الذي توجد فيه المؤسسة .

2- إن عسر المؤسسات الاقتصادية يعود إلى مجموعة من الأسباب المترابطة و قد تتعلق هذه الأسباب بالمؤسسة

كسوء التسيير أو سياستها المالية .

3- سياسة التمويل في المؤسسة دور كبير في عسرها حيث انها في بداية نشأتها لم يكن لها الحق لها الحق في

التمويل الذاتي و اللجوء إلى البنوك و مديونيتها .

4- أن الضعف الذي يعانیه ويشهده القطاع المصرفي و غياب أسواق مالية نشطة ، لم يفتح المجال لتوفير مصادر

تمويل إضافية ، و تقنيات عمل جديدة .

❖ أهم الإقتراحات:

و على اثر تتبع مختلف المجرىات التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية سواء من حيث التنظيم او الانتاج أو السياسة التمويلية فإننا نتقدم بالتوصيات التالية :

1-فتح المجال أكثر امام القطاع الخاص ، خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي اثبتت في العديد من الدول

قدرتها على بعث التنمية الاقتصادية و خلق مناصب الشغل .

2-تدخل الدولة في الوقت المناسب لحماية المؤسسات الاقتصادية من التعرض للإفلاس .

3-ادماج المؤسسات الواقعة في العسر المالي في مؤسسات ناجحة .

4-اعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية من خلال اعادة تنظيمها حيث تهدف إلى اعادة رأس مال المؤسسة

لتخفيض نسبة مديونيتها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

I- الكتب :

- أحمد بوراس : تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، بدون سنة.
- أيمن الشنطي، زهير الحدرب وعامر عبد الله : الإدارة و التحليل المالي، دار البداية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010 .
- حمزة محود الزبيدي : التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011 .
- خالد وهبي الراوي: ادارة المخاطر المالية، دار النشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن -طبعة ثانية 2011-
- زغيب مليكة وبوشنقر ميلود : التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
- عبد الرزاق بن حبيب : اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- عمر صخري : اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة 2008 .
- محمد إبراهيم العامري : الإدارة المالية المتقدمة، جامعة بغداد بالعراق، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن 2010 .
- محمد قاسم خصاونة: اساسيات الادارة المالية، دار الفكر عمان- 2011-
- منير شاکر إسماعيل وإسماعيل وعبد الناصر نور : التحليل المالي، مدخل صناعة القرار - دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008 .
- منير شاکر عبد الناصر : التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار النشر والتوزيع الاردن -طبعة ثالثة 2008-

II- المذكرات

- اسماء عيواز وآخرون: التاثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل مؤسسة اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ل.م.د -2010-2011.
- آسيا بلميلي وآخرون: البنوك التجارية ودورها في تمويل الاستثمارات، مذكرة تخرج ليسانس 2008-2009
- بن قيراط سعاد وساعو شفيعة: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ل.م.د فرع مالية-دفعة 2010-
- تواتية نوال وشنوف احلام: التشخيص المالي في مؤسسة اقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس ل.م.د. 2008-2009.
- حرات يعقوب وبلغرة عبد الفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ل.م.د علوم التسيير -مالية-2011-2012.
- شعبان محمد: نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير -تخصص مالية المؤسسة-
- محمد بو شوشة: مصادر التمويل واثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة -
- نسيلي جهيدة: اثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير -تخصص نقود ومالية 2004-2005.

الملاحق

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

| Libellé | Note | Exercice | Exercice Précédent |
|--|------|-----------------------|-----------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | 8 565 469,81 | -8 383 134,34 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 146 037 723,98 | 146 037 723,98 |
| Autre fonds propres(différences de consolidation) | | | |
| Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance | | | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| Liaisons Inter unités | | 103 757 449,82 | 137 177 777,85 |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 258 300 643,41 | 274 832 367,40 |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | 2 933 869,73 |
| Emprunts d'investissement | | | 2 933 869,73 |
| Créditeurs financiers- passif non courant | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Dettes rattachées à des participation | | | |
| Impôts différés passif | | 27 252 066,60 | 37 443 816,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 34 379 608,65 | 34 056 871,37 |
| Créditeurs passif courant | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 61 631 678,25 | 74 434 357,10 |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Parafiscalité cerealière | | | 4 413 316,45 |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 4 935 420,64 | 243 171,30 |
| Opération Groupe | | 69 259 178,04 | 69 259 178,03 |
| Impôts | | 1 815 805,28 | 2 371 271,70 |
| Autres dettes | | 2 287 103,56 | 2 171 916,08 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 78 097 307,52 | 78 458 853,57 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 398 089 627,18 | 427 725 578,16 |
| (1) - à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

| Libellé | Note | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|------|-------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | 78 308,10 | 24 797,57 | 53 510,53 | 68 172,15 |
| Immobilisations incorporelles | | | | | |
| Immobilisations corporelles | | 1 127 894 759,37 | 798 855 287,86 | 328 839 471,51 | 349 209 508,20 |
| Immobilisations en cours | | | | | |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres filiales | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | 5 008,00 | | 5 008,00 | 5 008,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 3 443 545,60 | | 3 443 545,60 | 3 188 054,76 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| Groupe d'actifs à externaliser | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 1 131 221 621,07 | 798 880 085,43 | 332 341 535,64 | 352 471 743,11 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 12 187 840,19 | 690 931,16 | 11 496 909,03 | 11 064 186,14 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | 12 968 517,89 |
| Créance de parafiscalité créatière | | | | | |
| Clients | | 49 336 997,17 | 14 220 844,16 | 35 116 153,01 | 27 048 782,54 |
| Groupe et associés | | | | | |
| Autres débiteurs | | 3 814 365,50 | | 3 814 365,50 | 3 684 860,30 |
| Impôts et assimilés | | | | | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 15 320 664,00 | | 15 320 664,00 | 19 688 482,88 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 80 659 866,86 | 14 911 775,32 | 65 748 091,54 | 75 253 835,05 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 1 211 881 487,93 | 813 791 860,75 | 398 089 627,18 | 427 725 578,16 |

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

| Libellé | Note | Exercice | Exercice Précédent |
|--|------|-----------------------|-----------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | -11 980 134,80 | -9 888 444,81 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 146 037 723,98 | 146 037 723,98 |
| Autre fonds propres(différences de consolidation) | | | |
| Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance | | | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| Liaisons Inter unités | | 181 915 994,29 | 191 186 628,10 |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 315 993 583,47 | 327 335 907,27 |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 2 933 669,73 | 2 928 270,45 |
| Emprunts d'investissement | | 1 798 798,00 | 1 798 798,00 |
| Créditeurs financiers- passif non courant | | 1 133 871,73 | 1 128 472,45 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Dettes rattachées à des participation | | | |
| Impôts différés passif | | 37 443 816,00 | 37 443 816,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 26 308 898,06 | 16 779 235,62 |
| Créditeurs passif courant | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 86 686 381,79 | 57 151 322,07 |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Parafiscalité cerealère | | 4 413 316,45 | 4 413 316,45 |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 6 966 228,12 | 3 637 275,86 |
| Operation Groupe | | 68 258 178,03 | 68 258 178,03 |
| Impôts | | 1 851 308,22 | 1 284 712,02 |
| Autres dettes | | 1 555 767,57 | 6 353 970,14 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 84 045 798,38 | 84 928 452,50 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 466 725 763,65 | 469 415 681,84 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

| Libellé | Note | Exercice | Exercice Précédent |
|--|------|-----------------------|-----------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | -8 383 134,34 | -11 960 134,80 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 146 037 723,08 | 146 037 723,88 |
| Autre fonds propres(différences de consolidation) | | | |
| Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance | | | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| Liaisons inter unités | | 137 177 777,85 | 181 815 994,29 |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 274 832 367,49 | 315 983 583,47 |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 2 933 669,73 | 2 933 669,73 |
| Emprunts d'investissement | | 2 933 669,73 | 1 798 788,00 |
| Créditeurs financiers- passif non courant | | | 1 133 871,73 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Dettes rattachées à des participation | | | |
| Impôts différés passif | | 37 443 816,00 | 37 443 816,00 |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 34 056 871,37 | 26 308 896,08 |
| Créditeurs passif courant | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 74 434 357,10 | 86 886 381,79 |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Parafiscalité cerealière | | 4 413 316,45 | 4 413 316,45 |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 243 171,30 | 6 966 228,12 |
| Operation Groupe | | 69 259 178,03 | 69 259 178,03 |
| Impôts | | 2 371 271,70 | 1 851 308,22 |
| Autres dettes | | 2 171 916,09 | 1 555 787,57 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 78 458 853,57 | 84 045 798,39 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 427 725 578,16 | 466 725 763,65 |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

| Libellé | Note | Exercice | Exercice Précédent |
|--|------|-----------------------|--------------------|
| <u>CAPITAUX PROPRES</u> | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves / (Réserves consolidées(1)) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net / (Résultat net part du groupe (1)) | | -8 888 444,81 | |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 146 037 723,98 | |
| Autre fonds propres(différences de consolidation) | | | |
| Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance | | | |
| Part de la société consolidante (1) | | | |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| Liaisons inter unités | | 191 186 626,10 | |
| TOTAL CAPITAUX PROPRES I | | 327 335 987,27 | |
| <u>PASSIFS NON-COURANTS</u> | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 2 928 278,45 | |
| Emprunts d'investissement | | 1 798 798,00 | |
| Créiteurs financiers- passif non courant | | 1 128 472,45 | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Dettes rattachées à des participation | | 37 443 816,00 | |
| Impôts différés passif | | 16 779 235,62 | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| Créiteurs passif courant | | | |
| TOTAL PASSIFS NON COURANTS II | | 57 151 322,67 | |
| <u>PASSIFS COURANTS</u> | | | |
| Parafiscalité cerialière | | 4 413 316,45 | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 3 637 275,86 | |
| Operation Groupe | | 69 259 178,03 | |
| Impôts | | 1 284 712,02 | |
| Autres dettes | | 6 353 870,14 | |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 84 928 452,50 | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 469 415 681,84 | |
| (1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés | | | |

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

| Libellé | Nota | Brut | Amort. / Prov. | Net | Net (N-1) |
|---|------|-------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 78 308,10 | 24 797,57 | 53 510,53 | 66 172,15 |
| Immobilisations corporelles | | 1 127 894 759,37 | 798 855 287,86 | 328 839 471,51 | 349 209 508,20 |
| Immobilisations en cours | | | | | |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres filiales | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | 5 008,00 | 5 008,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 5 008,00 | | 5 008,00 | |
| Impôts différés actif | | 3 443 545,60 | | 3 443 545,60 | 3 168 054,76 |
| Groupe d'actifs à externaliser | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 1 131 221 621,07 | 798 860 085,43 | 332 341 535,64 | 352 471 743,11 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 12 187 840,19 | 690 931,16 | 11 496 909,03 | 11 064 186,14 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | 12 966 517,89 |
| Créance de parafiscalité créateurs | | | | | 27 048 782,54 |
| Clients | | 49 336 997,17 | 14 220 844,16 | 35 116 153,01 | |
| Groupe et associés | | | | 3 814 365,50 | 3 684 865,00 |
| Autres débiteurs | | 3 814 365,50 | | 3 814 365,50 | |
| Impôts et assimilés | | | | | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | 15 320 664,00 | 19 688 482,88 |
| Trésorerie | | 15 320 664,00 | | 15 320 664,00 | |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 80 859 886,86 | 14 911 775,32 | 65 748 091,54 | 75 253 835,05 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 1 211 881 487,93 | 813 791 860,75 | 398 089 627,18 | 427 725 578,16 |

الحوصلة الماضية

محددة إلى غلق حالة مؤقتة

التعريف الجبائي

المضموم

| التعيين | النقطة | سنة مائة | العام السابق (الماضي) |
|---|--------|----------------|-------------------------|
| اسوال خاصة رأس المال المصدر رأس المال غير مسمى علاوات وتحفظات (تحفظات مدعمة) إعادة تقييم الفجوة (طرق إعادة التقييم) الدخل الصافي / صافي الدخل حصة المجموعة 1 الأسهم الأخرى- الأرباح المحتجزة الأموال الأخرى(رؤوس أموال أخرى) تلقى المنح والرسوم والإيرادات المؤجلة (أعياء ،منتجات محسوبة مسبقاً) من الشركة الأم إسهم الشركة المدعمة حصة الأقلية 1 سهم الأقلية (1) الروابط وحدة في جملة | | | |
| مجموع رؤوس مال خاصة | | 258 360 643,41 | 274 832 367 , 49 |
| <u>المطلوبات غير المتداولة</u> القروض المالية القروض الاستثمارية مطلوبات مالية ذمم دائنة غير متداولة (الدائنين الماليين) مطلوبات أخرى غير متداولة ديون أخرى غير جارية ديون مرتبطة بالمساهمات الضرائب المؤجلة المطلوبات الرصيد والإيرادات المؤجلة المطلوبات المتداولة المستحقة | | | |
| مجموع المطلوبات غير المتداولة | | | |
| <u>المطلوبات المتداولة</u> النسبة الضريبية للجبون الذمم الدائنة جماعة عمالية الضرائب ديون أخرى مال الخزينة السابقة | | | |
| مجموع الموجودات المتداولة | | | |
| المجموع العام السابق | | | |
| استخداماتها فقط لعرض البيانات المالية الموحدة | | | |

الملخص:

إن المؤسسة الاقتصادية تنشط بميكلها المادية، المالية، والبشرية وفق هيكل تنظيمي بين المهام والمسؤوليات لكل فرد ينتمي لهذه المؤسسة وذلك بممارسة مختلف الوظائف التي تخدم وتدعم السير الجيد لنشاط المؤسسة، وأثناء هذا النشاط فيإمكان المؤسسة التعثر والوقوع في العسر المالي أين تكون المؤسسة غير قادرة على مواصلة نشاطها وحتى عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا راجع لأسباب عدة يمكن أن تكون في الهيكل المالي حيث اعتمدت المؤسسة في تمويلها على القروض خاصة القصيرة الأجل، وأيضا أن يكون هذا التعثر نتيجة لسوء التسيير، قلة رأس المال، عدم توفر الرقابة المستمرة أي الإهمال الإداري.

ولي تكون هذه المؤسسات الاقتصادية في غنى عن الوصول إلى هذه الحالة فيإمكانها وضع طرق احتياط والتنبؤ لهذه المخاطر بوضع برنامج خاص لمواجهة هذه المخاطر ووضع احتياط كاف لتفادي الوقوع في مخاطر العسر المالي.

وأثناء وقوع هذه المؤسسات في العسر المالي فستجد نفسها في مشاكل كمشكلة نقص التمويل، مشكلة التسويق، مشكلة الضرائب.....الخ.

ويمكن لهذه المشاكل أن تكون لها حلول وذلك حسب درجة العسر التي تمكنها من مواصلة نشاط المؤسسة كالتطهير المالي، سياسة إعادة الهيكلة الصناعية. وهناك درجة للعسر المالي تكون المؤسسة فيها قد وصلت إلى درجة الإعلان عن إفلاسها. ومن خلال تنقلنا لمؤسسة مطاحن بني هارون. القرارم قوقة. وتواصلنا مع العاملين فيها وتصريحاتهم أن المؤسسة في كفاية مالية ولم تتعرض للعسر المالي.

وأیضا في تحليلنا لميزانياتها باستعمال مختلف النسب المالية للفرع خلصنا إلى أنها تعثرت لفترتي 2009-2010، ولكن بفروعها المختلفة تمكنت من السيطرة على العسر المالي.